



حساب الحقل غير حساب المعصرة

2

 Audi
Vorsprung durch Technik

اودي Q5 .. عالم من المغامرات والتكنولوجيا



UMT

الشركة المتحدة لتجارة السيارات
رام الله 02 298 14 24 نابلس 09 238 37 31



زهير العسيلي
.. النجاح شابا

14

كانون الأول.. شهر المؤتمرات! 6

مخترع تلحمي
على مقعد الصف



10

لا «تخلي الزيت في جراره» ف«المستورد» قتل أسعاره

حياة وسوق
نائل موسى

لم يكد يخبو هدير محركات 320 معصرة زيتون دارت

عجلاتها في الأراضي الفلسطينية خلال موسم 2011، حتى علا تدمر المزارعين من خسائر مالية تتهددهم جراء تدني أسعار زيت الزيتون، وفقدان كميات مهمة منه علقت في «الجفت» أو تسلت مع «الزيبار» الى خارج الصفائح، من جراء أخطاء فنية ميكانيكية او بشرية او شح بفعل تبكير القطف وعوامل طبيعية، تكالبت مع زيت مجهول الهوية يغزو السوق على مردود منى سدنة الزيتون النفس بتحقيقه وطوحت حتى بمؤنة الأسرة.

وجدت نحو 11 مليون شجرة زيتون تزين مليون دونم من أراضي الضفة والقطاع ضمن تعداد مختلف حوله، جادت بأكثر من 12.000 طن زيت وفق إحصائيات أولية غير رسمية، وهي كمية فاقت أعلى التوقعات لهذا العام «الشلتونة» التي تراوحت حول 10.000 طن. لكنها تبقى في حدود نصف الإنتاج المعتاد في سنوات «الماسية»، ودون معدل الاستهلاك المحلي المقدر بـ 16.000 طن سنويا.

وتشير المعطيات إلى تدني معدل إنتاج الدونم هذا الموسم بين 50 و65 كيلو غراما من ثمار الزيتون، وارتفاع انتاجه بالمقابل في القطاع الى 850 كيلو غراما وفق تقديرات يتفق بشأنها خبراء مع وزارة الزراعة، في وقت بلغ فيه اعلى سعر عرضته شركات وتجار جملة لشراء كيلو غرام الزيت منه حتى الآن 23 شيقلا للسنف الممتاز نخب أول و19 شيقلا في المعدل، في بلد يكلف فيه إنتاج الكيلو الواحد 14 شيقلا، ضمن حاسبة لا تشمل أجره القطف حيث يتطلب قطف ثمار دونم 5 أيام عمل، ما يتوعد المنتجين بضياع جهد عام هباء، ان لم يحققوا خسائر مالية وأدت هواجسها الفرحة التي رافقت بدء الموسم.

حياة وسوق على عتبة نهاية الموسم، واثرتلقي شكاوى من صنوف شتى تنذر من ممارسات ومظاهر رافقت الموسم وأدت الى تردي حال سوق الزيت بغياب التصدير تفتح هذا الملف بكل تشعباته وبما فيها من تضارب الأرقام بشأن أعداد الأشجار والمساحات المزروعة بالزيتون.

أداء المعاصر

ويشتكي مزارعون بالجملة من أداء معاصر الزيتون بما فيها الحديثة ويحملونها المسؤولية عن فقدان كميات كبيرة من زيت زيتونهم، ضمن شكاوى تصل في بعض الأحيان حد الاتهام الصريح بتعمد قائلين على المعاصر إحداث أخطاء فنية تقود الى تسريب زيت في الجفت او الزيبار بقصد إعادة تكريره للحصول على زيت يباع لأغراض صناعية.

له انها نجمت عن حالة سخط وغضب شديدين إزاء ضياع محصوله وتعبه سدى.. دون ان يجد من يعوضه او يقدم له تفسيراً مقنعاً.. وهي اتهامات قد تجد أساساً قويا لها لدى فحص عينات من الجفت أخذت هذا العام من أكثر من معصرة أظهرت وجود نسبة زيت فيها تعادل في أحيان

الصفائح، على أساس المعتاد، وهو ان كيس الثمار ينتج في المعدل صفيحة زيت بسعة 15 كلغم او حول الرقم أكثر او اقل، لكن في حالة المزارع المذكور يتضح ان الكيس الواحد من الثمار لم ينتج عنه سوى كيلو غرام واحد من الزيت، ما أدى إلى إصابته بجلطة يزعم أقرباء وجيران

ومثل شكاوى وإفادات كثيرين قد تختلف في تفاصيل المكان والاسم والكمية وتتفق في اتهام المعاصر يدعي مواطن من منطقة قطنه انه أرسل 22 كيسا من ثمار الزيتون ومعها 20 صفيحة فارغة على أمل ملئها بالزيت، فعاد منه بغلة بذات العدد من كيلو غرامات الزيت بدل

سيارتك موديل 1980-1999؟

1980-1989 قيمتها 15,000 شيكل مهما كان نوعها

1990-1999 قيمتها 25,000 شيكل مهما كان نوعها



سلم سيارتك كدفعة أولى
مهما كان نوعها
واستلم سيارة بيجو فوراً

أعلى تامين لسيارتك المستعملة

دفعاتك الشهرية تبدأ من 875 شيكل X 72 شهر



PEUGEOT
MOTION & EMOTION



PEUGEOT CLUB Find Peugeot Palestine Dn



المعرض: البيرة، شارع القدس، هاتف: 02 240 8039

AUTO zone

خبراء يهتمون أصحاب معاصر بالجشع ونقص الخبرة التصدير مؤجل.. والأسعار متباينة.. والاحصاءات «مضروبة»



قاطفو الزيتون منوا النفس بموسم مريح.. ولكن العصر لم يأت «على قدر» ارتفاع وهمة الايدي. (تصوير: عصام الريماوي)

وغير مسبوقة في هذا الموسم، وغير مبرر وهو ما أثر بشكل كبير على إقبال المستهلكين المحليين وأثر بدء التصدير. ويتراوح سعر كلغم الزيت «البلدي» في جنوب الضفة بين 30 و35 شيقلا، والبلدي في عرف أهالي المحافظة هو زيت زيتون الخليل والذي يعتقدون هناك بجودته العالية، فيما يعرض زيت باقي المحافظات بسعر يتراوح بين 19 و25 شيقلا للكيلو غرام الا ما ندر، وهو ذات السعر المتداول حتى في محافظة رام الله والبيرة ومنطقة الوسط، وهو قريب من المتداول للزيت في محافظات الشمال حيث يتدنى السعر قليلا.

ويرى مزارعون انهم يتكبدون خسائر حتى اذا باعوا بأفضل الأسعار التي عرضت عليهم هذا الموسم ما يجعلهم يترددون في بيع ما لديهم الان رغم الحاجة التي يعتقدون ان تجارا يستغلونها لتحقيق ارباح إضافية على حسابهم.

ويعرض مزارع شاب من بلدة ترمسعيا زيتته وزيتونه

من الحل بمساهمتها في تحسين نوعية الزيت عبر تقصير الفترة بين عملية القطف بسبب زيادة العدد والقدرة الإنتاجية ولكن لم يواكب ذلك زيادة القدرة على إدارة المعاصر الحديثة. ويؤكد ان «المعصرة تشكل 30% من جودة الزيت».

إزهار متأخر

وفي سرده لأسباب تدني نسبة الزيت في الثمار يقول الجابي: «هناك انخفاض في كمية الزيت في الثمار هذا العام، وهو عائد ايضا الى الإزهار المتأخر الذي بدأ تقريبا في منتصف ايار في اغلب المناطق الجبلية، متأخرا شهرا عن المعدل، وبالتالي تراكمت فترة نمو الثمار مع فترة نقص الرطوبة»، ويوضح: «الفترة بين 15 ايار و15 تموز كانت فترة جيدة للزيتون، لكن بعدها بدأت عملية عطش امتدت الى بداية تشرين الاول وهو موعد نضج الثمار التي لم تنم كما ينبغي، النواة نمت مثل كل عام لأنها تتخلق في فترة الرطوبة، وفيما يتعلق بلحمة الثمرة التي نمت في فترة بدأ فيها عطش كانت للحمة اقل من المعتاد وبدأت ثمار الزيتون صغيرة وبالتالي قلت كمية الزيت فيها بوجود تجانس في الحرارة مستمر في الثلاثينيات (من الدرجات المئوية)، وتفاقت المشكلة مع بدء موسم القطف مبكرا وفق التواريخ التي حددتها وزارة الزراعة لأسباب تتعلق باعتداءات وهجمات المستوطنين على الحقول، حتى الذين وصلوا القطف بعد هطل الأمطار المبكر لم تزد لديهم نسبة الزيت، الأمطار التي تهطل بعد 1 - 10 لا تؤثر في كمية الزيت وان حسنت وسهلت القطف وعمل المعاصر».

أجور عصر ظالمة

ويشتكي المزارعون من سوء نظام بدل أجور العصر الذي يميل لصالح أصحاب المعاصر وقد يضاعف الأجرة عن ذات الجهد في حال كانت نسبة الزيت في الثمار ممتازة، فيما يسمح العرف المتبع لصاحب المعصرة بطلب بدل الأجرة نقدا او زيتا حسب رغبته ومزاجه وتقديراته خدمة لمصلحته الخالصة.

ويرى الجابي ان نظام رسوم العصر القائمة على تقاضي المعصرة مكيال زيت من كل 10 او 12 من الزيت المعصور غير عادلة، ويؤكد: «ما تتقاضاه المعاصر في نظري حرام، والعدل يكمن في وضع رسوم... مثلا أربعين او خمسين اغورة على الكيلو، أي دفع نقود بقدر معلوم مسبقا بدل أجرة العصر كما هو متبع في الخليل رغم ان هذا النظام هناك وضع لصالح المعصرة حيث يكثر في الجنوب الزيتون النبالي المحسن قليل الزيت وبالتالي صاحب المعصرة يريد ضمان حقه نقدا».

للأسف في باقي المناطق صاحب المعصرة يشارك المزارع في تعبه دون وجه حق، فكلما زادت نسبة الزيت زادت حصة المعصرة عن ذات الجهد، فمثلا في بداية الموسم عندما يعصر طنا من ثمار الزيتون تنتج 200 كيلو غرام فإنه يتقاضى أجرة عنها 20 كلغم، ومتى تحسن سيلان الزيت وأنتج الطن 300 كلغ فان المعصرة تتقاضى 30 كلغم عن ذات الجهد. ويقول الجابي: «هذا غبن. مطلوب جهة تحدد سعر عصر طن الزيتون وليس اخذ نسبة من الزيت المنتج. الجهد الذي يبذله المزارع لتحسين نسبة الزيت في زيتونه يشاركه فيه صاحب المعصرة الذي قد يطلب بدلا نقديا إذا لم يعجبه زيت المزارع».

تذبذب أسعار غير مسبوقة

وتشهد مناطق الضفة تذبذبا شديدا في الأسعار

الأحيان.

ويرى رئيس مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني م. حسني بركات ان الرقابة على المعاصر تقوم بها وزارتا الزراعة، والاقتصاد الوطني، إضافة الى المجلس الذي يقوم بهذا الدور من باب الاجتهاد اكثر من الصلاحية حيث انه شبه مغيب متى تعلق الامر بترخيص المعاصر والرقابة عليها قانونا لافتا لأختام ومصادقات وزارات وبلديات وغرف تجارية عدة ينبغي اخذها لفتح معصرة ليس بضمنها خاتم وتوقيع مجلس الزيت والزيتون.

وأكد بركات ورود تدمير من المزارعين إزاء قلة الزيت الذي حصلوا عليه مقارنة مع كميات الثمار في ظاهرة تتحكم فيها عدة أسباب بضمنها كفاءة المعاصر ذاتها وقدرتها كآلة على استخلاص اعلى نسبة من الزيت، ودرجة حرارة الماء المناسبة في المعصرة، وموعد القطف.

واقر بأن نسبة الزيت الجفت في عينات أخذت من المعاصر كانت اعلى من المعدل المقبول، لكن بركات قال ان أية شكاوى لم تقدم على هذه الخلفية للمجلس ولم يجر اتخاذ إجراءات بحق معاصر، لكنها مخالفت وإجراءات سجلت بحق 70% من معاصر محافظات الشمال على خلفية فتح مشاريعهم قبل الموعد المحدد لبدء قطف الزيتون.

وقدر خبير الزيتون الفلسطيني، ورئيس المكتب الفلسطيني للبحوث والتنمية الزراعية المهندس الزراعي فارس الجابي وقوع أخطاء ميكانيكية جسيمة، وقال ان نتائج فحص اربع عينات مختلفة من الجفت أظهرت وجود زيت فيه بنسبة 10% وهي تعادل ثلاثة أضعاف المعدل المقبول وهذا ناجم عن أخطاء بشرية وميكانيكية.

كادر غير مؤهل

ورأى م. الجابي أن المعاصر الفلسطينية تتعامل مع الثمار جميعا بذات طريقة العصر وفي مختلف الأوقات، وهذا غير صحيح، حيث تحتاج الثمار الصلبة وخاصة في بداية الموسم الى خلط لفترة أطول، وكل حالة للثمار ولنوعيتها تحتاج الى طريقة عصر مختلفة، فطريقة عصر الزيتون النبالي المحسن تختلف تماما عن طريقة عصر الزيتون البلدي، وما لم تؤخذ هذه الأمور بالحسبان فان اغلب الزيت في الزيتون النبالي يضع هباء يخسره المزارع.

وقال ان هناك مسؤولية جماعية وهناك أخطاء يقع فيها المزارع تتعلق بالقطف ومواعيده الصحيحة، والمعاصر ترتكب أخطاء شنيعة في عملية الجرش والخلط والفرز تتسبب في ضياع الزيت في الجفت وفي الزبائر.

ويضيف الجابي: «لدينا أعداد جديدة من احدث معاصر الزيتون ولكن للأسف لدينا في المقابل نقص في الكوادر البشرية المؤهلة وذات الخبرة والقدرة على تشغيلها. الخبرات تتناقص وتضيع دون وجود إمكانية لتعويض النقص المؤهل، لا سيما وان عدد المعاصر لدينا في ازدياد. فمتى يذهب خبير من معصرة ما يصعب الان توظيف كفاءة مكانه فيوظف عمالا بقدرة اقل».

ويخلص الجابي الى القول: «الناس عادة يريدون معاصر حديثة ولكن المزارع يتطلع الى طواقم المعصرة ويختار على هذا الأساس ولهذا قد لا نشهد اقبالا على معصرة حديثة طاقمها غير معروف او غير مجرب، الطاقم الذي يدير المعصرة يشكل عاملا رئيسيا في كمية الزيت التي نحصل عليها ونحن ليس لدينا رقابة فاعلة ولا نملك مؤسسات تخرج كوادر مؤهلة».

ويرى ان المعاصر الحديثة وازدياد أعدادها كانت جزءا

المخزون مع محصول «الشلتونة» أكثر من حاجة السوق

لغاية تقدير الإنتاج هذا العام ضربت 65 كلغم في مليون دونم وليس في نصف مليون.. اعتقد ان كل الأرقام المتعلقة بالزيت والزيتون من حيث عدد الأشجار والمساحات والإنتاج كلها غير صحيحة وتتطلب إعادة تحديث».

ضياح الربحية

ويعتقد الجابي ان تذمر المزارع وخشيته من الخسارة حقيقية، وقال: «المزارع ربما يربح هذا العام بحدود 10 شواقل في الكيلو غرام أي بحدود 500 شيفل للدونم وهي توازي فقط اجرة القطف، أخذين بالاعتبار انه في الضفة بلغ معدل إنتاج الدونم هذا العام 65 كلغم زيتون مقابل 850 كلغ في القطاع، حيث بدأ المزارع يروي الزيتون بمياه شبه مالحة كانت مخصصة للحمضيات. للأسف نحن نزرع الزيتون على حساب الحبوب وخصوصا القمح والشعير وهي ضمن عناصر الامن الغذائي. محظور ان نقوم بزراعة محصول امن غذائي مكان محصول امن غذائي آخر. الحل هو التوسع في المناطق البور واستصلاح الأراضي المهدهة بالمصادرة والاستيطان».

ضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك

وفي غمرة الحديث عن التصدير ومعوقاته تبرز قضية تقلص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، والتي ستضيق بشكل مضطرب، إذا تحسن معدل الاستهلاك المقدر اليوم بـ 4 كيلوغرامات للفرد. في ظل عدم ملاءمة وتيرة التوسع الزراعي مع متطلبات زيادة الاستهلاك الطبيعية نظرا لزيادة عدد السكان لدينا بمعدل 4٪ سنويا تقريبا، أي نحو 160 ألف نسمة ما يتطلب نحو 150 طنا من الزيت زيادة سنويا او 8.000 دونم زيتون جديدة».

ويرى الجابي ان المساحة الجديدة التي تزرع سنويا تعد برفع الإنتاج بمعدل 120 الف طن فقط ما يمثل عجزا بنحو 30 طنا يضاف إليها ما يفقد من جراء ما يقلع من أشجار الزيتون بسبب الممارسات الإسرائيلية الاستيطانية واعتداءات المستوطنين او التوسع العمراني الفلسطيني حيث تتوسع اغلب القرى والتجمعات الفلسطينية على حساب أشجار الزيتون دون ان ينتبه لذلك احد.

وتشير الإحصاءات الى ان الأراضي الفلسطينية كانت تنتج بداية سبعينيات القرن المنصرم نحو 35.000 طن من نحو 550.000 دونم، فيما تنتج اليوم ثلثي الكمية من نحو مليون دونم ضمن مفارقة غريبة لها ما يبررها لدى الخبراء.

وفي الأعوام الأربعة الأخيرة من 2007 الى 2010، تنتج فلسطين زيتا اقل او يقارب حجم الكمية المقدرة للاستهلاك المحلي بمعدل إنتاج ظل في حدود 14.000 طن مسجلة بذلك تراجعاً عن السنوات الأربع التي سبقتها (من الأعوام 2000 الى 2003) بنحو 5.000 الى 6.000 طن وبمعدل إنتاج بلغ 20.000 طن سنويا، ما سرع في ردم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بشكل كبير وبتنا بشكل عام ننتج حاجتنا كوننا نستهلك نحو 15.000 إلى 16.000 طن سنويا مع معدل استهلاك يقدر بـ 4 لترات للفرد.

ويرى الجابي ان مساحة الارض المزروعة تتراجع والملكيات تتفتت وعلينا ان نواصل بذل الجهود لأن ليس بوسعنا التخلي عن الزيتون وزيتته. ويضيف: «هذه شجرة ستبقى موجودة ويجب ان تبقى. خلال العقد الاخير واجهنا تغيرا في المناخ وفي توزيع معدل سقوط الامطار، والاجراءات لمواجهة تغير المناخ هي الري التكميلي والتسميد العضوي بأبوة صورة واتباع طرق حراثة صحيحة... فالحراثة غير الصحيحة تقود الى تردي الانتاج وعدم زراعة أي محاصيل بين اشجار الزيتون. هذا سيكون على حساب الشجرة وانتاجها، اضافة الى الاكتفاء بزراعة تقوم على الإبقاء على مسافات حسب طبيعة كل منطقة ومعدل سقوط الامطار فيها، والا فان الشجر سيعاني مستقبلا من العطش والآفات. وهذا حصل في الجنوب حيث يزرع الناس هناك بين 30 و 40 شجرة في الدونم».

ورأى الجابي أن أهمية الزيتون كشجرة مباركة تلون الجبال والسهول والأودية بالجمال والسمود منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد بقيت في الوجدان الفلسطيني قيمة اجتماعية تراثية ارتبطت بمعاني الخير والبركة، والوطنية.. بالتاريخ.. وجسدت الهوية.

ودعا الى ايلاء الزيتون وزراعته أهمية توازي علاقة الفلسطينيين بالزيتونة، والتي «تختلف جذريا عن علاقة الزيتون بأهله في أي بلد آخر»، «فالزيتونة تزرعنا ولسنا نحن من يزرعها. ومن يزرع زيتونا يعمر بيتا ضمن هدف سياسي كبير»، محذرا من النهوض به على حساب المحاصيل العمودية الأخرى. ومؤكدا: «لا ينبغي ولا يجوز ان نزرع الزيتون وهو محصول يتعلق بامننا الغذائي على حساب الحبوب وهي محاصيل تضمن الامن الغذائي». أمن بدا انه يتزعزع بترنح أسعار أسقطت حتى حكمة الأجداد ممن دعاوا لإبقاء الزيت في أجراره حتى تأتي أسعاره.. التي لن تأتي مادام الزيت مجهول الهوية يحتل في الأسواق مكان زيت زيتون فلسطين.. رمز الهوية.



زيت عبر إسرائيل وكثير منها عن طريق التهريب، حيث تغل اتفاقية باريس الاقتصادية والممارسات الاحتلالية يد وزارة الزراعة . وهو زيت يباع اليوم بسعر يتراوح بين 18 و20 شيقلا للكلغم.

وعزا الجابي كساد سوق الزيت الحالي وتراجع أسعاره الى وجود فائض كبير، تراكم بفعل الاستيراد من إسرائيل بطرق غير قانونية. ويؤكد الجابي: «نحن نعرف كميات إنتاجنا ونعرف كم استهلكنا وبالتالي ما تبقى لدينا.. وعدا هذا الرقم هو زيت وارد من الخارج ومهرب الى أسواقنا ولكن هناك من يخفي ويتستر في وقت يكثر فيه الحديث عن حماية المزارع وتنظيم المؤتمرات هنا وهناك لنسمع خطابات ولا نرى أفعالا لضبط الزيت الذي يدخل ولا يحمل هوية. هذا الزيت لا يزال يتدفق دون حماية حقيقية.. الزيت الوارد من الخارج معروف من جلبيه وأين هو ولكن هناك تغاض».

عطاء رسمي بـ 18 شيقلا

ولفت الجابي الى رسو عطاء رسمي على احدى الشركات لتوريد زيت الزيتون بسعر 18 شيقلا للكيلو غرام من زيت الزيتون، لمؤسسات حكومية، وتساءل: «من اين يأتون بالزيت؟».

وتابع: «أي زيت ستورده بهذا السعر؟ هل هو زيت فلسطيني وحتى مستورد نقي؟.. في إحدى المرات فازت شركة بمثل هذا العطاء وعند فحص ما تورده اكتشف في المختبر بنابلس انه زيت نباتي مصبوغ».

تقديرات غير واقعية

وتشير تقديرات لوزارة الزراعة لوجود 2.000 طن من زيت الزيتون مخزن من الموسم الماضي وهي تقديرات لا تتفق مع واقع الحال وتقديرات الخبراء ، ويقول الجابي: «للأسف اتضح انها غير واقعية وخاطئة، نحن نقدر ان المخزون لدينا لا يقل عن 8.000 طن».

وبوضح: «عندما يجرون تقديرا لاغراض الوقوف على المخزون يتم هذا بحساب الإنتاج والاستهلاك والتصدير. هم يجرون حاسبة بطريقة خاطئة. نحن نصدر بين 3 و4 آلاف طن سنويا اغلبها يذهب الى أسواق الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وباقي الدول العربية)، وهذه الكمية تذهب الى مواطنين فلسطينيين يقيمون في هذه البلدان ويحملون بطاقات هوية فلسطينية. أي انهم مسجلون ضمن سكان الأراضي الفلسطينية وبالتالي يدخلون ضمن حساب الاستهلاك المحلي وما يورد لهم لا ينبغي ان يسجل ضمن الصادرات بل ضمن كمية الاستهلاك. الوزارة بهذه الطريقة تحسب هذه الكمية مرتين: مرة عند حساب الاستهلاك المحلي واخرى عند التصدير. الأربعة آلاف طن المصدرة هي في الواقع استهلكت محليا ضمن عملية أخذت طابع التصدير، والواقع اننا حملنا هذه الكمية اليهم لتستهلك محليا هناك».

إحصائيات غير دقيقة

وبشكك خبراء في صدقية اول تعداد زراعي يجري في الأراضي الفلسطينية منذ 40 عاما وقد اجري عام 2010 واعلن عنه في تشرين الثاني الماضي. ويرى الجابي انه «تبين اننا فقدنا 4 ملايين شجرة من بين 11 مليون كنا نعتقد انها لدينا، تغطي مساحة كانت مليون دونم، والان تقول الارقام ان لدينا نصف مليون دونم. عندما كانت الوزارة تجري حساباتها كانت تضرب معدل انتاج الدونم في عدد الدونمات واعتقد ان نصف المليون دونم ضاعت ضمن تعريف الحيازة الذي ينطبق على الوحدات التي لا تقل عن دونم، أي ان 500.000 (نصف مليون) دونم هي حيازات تقل مساحتها عن دونم واحد ولم تدخل في التعداد، ما يعني تفتت كبير في ملكية الأراضي الزراعية».

وأضاف: «نحن الان ضعنا بين (حانا ومانا) لا نعرف أي أرقام نعتمدها. هل نعتد مساحة المليون دونم ام نصف المليون؟ علما ان الوزارة

تصدير الزيت الفلسطيني للخارج بالأسعار الحالية. وبحسب الخبراء فان افضل سعر عرض على المزارعين حتى الان لأجود زيت هو 23 شيقلا للكيلو وهو سعر عرضه شركة التجارة العادلة «كنعان» على مزارعين يتبعون للشركة بقصد شراء زيتهم رقم 1 في الجودة، فيما عرضت اغلب باقي الشركات 19 شيقلا سعرا للكيلو غرام. ومضى المزارع النفس بأسعار عادلة في موسم رديء الإنتاج «شلتونة»، وقام مزارعون وتجار خزنوا الزيت من العام الماضي على هذا الأساس بانتظار تحسن الأسعار مقارنة مع كانت عليه العام الماضي ولكن المفاجأة ان الأسعار انخفضت.

ويقدر ان الأسعار انخفضت بشكل لافت وغير متوقع وهو أمر ناجم عن ضعف قدرة المزارع على التحاور مع السوق حيث زيادة العرض بفعل الزيت مجهول الهوية والذي يستورد دون اذن او يصل بالتهريب، ما أخل بها بمعادلة العرض والطلب ضد مصلحة المزارع الذي يضطر الى عرض زيتته بسعر قد يتدنى الى 20 شيقلا للكلغم.

ويقول الجابي: «سقطت مقولة (خلي الزيت في جراه لتجي اسعاره) بتقديري ولم تعد ممكنة، المزارع في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة يريد بيع زيتته وهنا تعمل معادلة العرض والطلب فعلها في السوق».

ويضيف: «بات المزارع قليل الصبر بخلاف ما كان عليه في السابق، وبالتالي تدنت قدرته على التحاور مع السوق، وهذا ناجم عن فقدان اغلب المزارعين مصادر دخل أخرى، وصارت أعداد متزايدة من المزارعين تعتمد في دخلها بنسبة كبيرة على الزيت، في ظل شح المصادر الأخرى».

العادات الاستهلاكية

وتتحمل العادات الاستهلاكية ونمط التسوق جزءا من المسؤولية عن تدني الأسعار، حيث قاد تنامي معدلات الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية الى تغير في عادات الشراء والعادات الاستهلاكية وأصبح المواطن يشتري حاجته من زيت الزيتون متى احتاج وبكميات قليلة، بعد ان كان يبتاع قبل سنوات مؤونة العام كاملة في بداية الموسم، وهكذا كان الزيت يبقى طوال العام لدى المستهلك، وهو الان يتكدس لدى المزارع، إضافة الى تراجع استهلاك الفرد الى نحو 4 لترات في السنة مع ميل الى استهلاك زيوت نباتية أخرى اقل سعرا».

انخفاض الأسعار عالميا

ويرى الجابي ان سعر الزيت انخفض عالميا وتدنى إلى حدود 2 يورو للكيلو غرام بشكل يصعب على المزارع والمصدر الفلسطيني المنافسة في الأسواق الخارجية، وخاصة في ظل وجود منافسة شديدة من بلدان معروفة بانتاج الزيتون، فمتى بحث المستهلك عن زيت زيتون فأول ما يجول بخاطره هو الزيت الاسباني والايطالي ربما باعتبارهما الدولتين الأكبر في إنتاج الزيت، وربما لا يخطر على بالهم الزيت الفلسطيني. ورأى الحل بطرق الأبواب بكميات ترويج صحية وخاصة في أسواق تعتبر واعدة للزيت الفلسطيني وبضمنها دول أميركيتين وخاصة اللاتينية واليابان.. وأضاف: «علينا ان نعرف بمزايا الزيت الفلسطيني المختلفة نسبيا عن سواه، لا يكفي القول اننا تحت الاحتلال، ومؤخرا رأينا مبادرات من هذا القبيل وشاهدنا أفلاما ترويجية ووثائقية والأمير يتطلب المزيد».

وقدر الخبير ان المتاح أمام الفلسطينيين اليوم هو توجيه التصدير الى دول بها جاليات فلسطينية تفضل استهلاك زيت بلادها وأخرى تتعاطف مع الزيت الفلسطيني وتقبل عليه، وان عبر عن قلق يراه مبررا ومشروعا إزاء إمكانية تحول فلسطين من بلد مصدر إلى مستورد لزيت الزيتون في مدى زمني غير بعيد، في ظل استمرار ضيق الفجوة بين حجمي الإنتاج والاستهلاك المحلي، مقدرا ان لا مستقبل للزيت الفلسطيني متى تعلق الأمر بالتصدير في ظل تراجع الإنتاج وضعف المنافسة.

واعتبر الجابي إمكانية ان تصبح فلسطين بلدا مصدرا للزيت حلما اقرب إلى وهم، وان حث على مواصلة تصديره لأسباب سياسية قائلا: «نحن نصدر قضيتنا من خلال الزيت أيضا.. وينبغي المواظبة لإبقاء اسم فلسطين على رفوف المتاجر وفي متناول المستهلكين حول العالم».. رغم ان الارقام تضعنا بين الدول المتأخرة في مجال الزيتون وخارج نطاق الرقم عشرين في قائمة المنتجين.

زيت مجهول الهوية

وينتشر زيت الزيتون المستورد تحت مسميات زيت سوري ومصري وتركبي واسباني في السوق الفلسطينية في اغلب المدن ويغرقها بأسعار منافسة وجودة تجعله ينال رضى المستهلك واقباله فيما لا تفلح تأكيدات وزارة الزراعة على منع الاستيراد في تهدئة روع المزارع ولا تنفع لناعية تحسن السعر وزيادة الطلب رغم ان المنتج هذا العام يقل بالآلاف الأطنان عن معدل الاستهلاك المفترض.

وتفويض المخازن بكميات كبيرة من الزيت من العام الماضي تعزز بدخول

27٪ خسارة الصادرات الاسرائيلية خلال ستة أشهر

حياة
وسوق

بدأت بوادر الركود في الظهور على الاقتصاد الاسرائيلي، فوفق صحيفة معاريف انخفضت قيمة الصادرات الاسرائيلية بـ 27٪ خلال الاشهر الستة (أيار- تشرين الأول 2011).

وتعكس معطيات كشف عنها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي عن الفترة آب - تشرين الاول تباطؤاً في الاقتصاد، فقد انخفض تصدير المنتجات التكنولوجية بنحو 13٪ في الفترة بين آب وتشرين الاول الماضيين، فيما فقد قطاع الصناعة التقليدية 11٪ من قيمة صادراته، وانخفض تصدير البضائع 4٪ وبالتوازي سجل انخفاض بمعدل 10٪ في استيراد المنتجات، وانخفضت الانتاجية الاجمالية بمعدل 2٪. وجاء تسارع الابطاء على خلفية الازمة الاقتصادية العالمية المتعمقة. وقدرت مؤسسة ليدر

للاسواق المالية ان الاقتصاد الاسرائيلي سينمو في 2012 بمعدل 2.4٪ فقط، وهي نسبة أقل بنحو النصف عن معدل النمو في العام 2011. كما تقدر بان التصدير سيزداد بـ 1.7٪ والاستثمارات بـ 2.5٪ فقط. وكانت مجلة الايكونومست خفضت مؤخرًا توقع النمو لاسرائيل الى 2.8٪ في أعقاب تأثير الركود العالمي. ويبلغ توقع النمو لدى بنك اسرائيل 3.2٪، الا انه سينخفض قريباً الى 2.7٪ في أعقاب احتدام الازمة في كتلة اليورو. ونتيجة للابطاء الحاد يتوقع لابعون كثيرون في السوق المالية تخفيضات متتالية للفائدة في السنة القريبة القادمة. وحسب التقديرات، فان الفائدة التي خفضت في الاسبوع الماضي من 3٪ الى 2.75٪ ستصل الى 2٪ فقط في نهاية 2012.

اسرائيل متخوفة من سيناريو انهيار اليورو.. وفيشر: ستفلس بنوك ودول!

حياة
وسوق

كتلة اليورو في خطر حقيقي - هذا ما يفهم من استعراض قدمه محافظ بنك اسرائيل ستانلي فيشر الاسبوع الماضي أمام لجنة المالية في الكنيست. وحسب صحيفة معاريف، فقد قال فيشر: "نحن نرى صورة مقلقة جداً. مستوى انعدام اليقين عالٍ بالنسبة للاقتصاد العالمي، يكاد لا تكون لدينا أي فكرة عما يحصل في اوربوا". وحذر فيشر من أن "الازمة في اوربوا ستؤثر على اسرائيل" وأن "معدلات النمو ستكون أدنى من المتوقع كون أكثر من 40٪ من تصديرنا هو الى اوربوا".

وعلى حد قول فيشر، فان سيناريو انهيار كتلة اليورو ممكن اذا لم يتمكن السياسيون الاوروبيون من السماح ببقائها من خلال "مساح بطولية" تتضمن قيوداً بعيدة الأثر في كل ما يتعلق بسياسة الميزانية في دول الكتلة.

وأضاف: "في السيناريو الذي لا تنجح فيه الحكومات الرائدة في اوربوا في أن تقرر في الوقت المناسب، فان قوى السوق ستؤدي الى تفكك الكتلة. ليس واضحاً كيف ستتطور مثل هذه المسيرة، نحن ببساطة لا نعرف - فلم يسبق أن كان شيء كهذا. اذا ما بدأت الدول بالخروج فان الامر الوحيد المضمون هو أن تكون فوضى.

وعلينا ان نسأل أنفسنا: ماذا سيحصل؟ كم دولة ستخرج؟"

وحسب فيشر، فان الاسواق شكاكة في فرص نجاح كتلة اليورو في التغلب على الازمة. "اذا ما تحقق السيناريو، سيكون لذلك تأثير سلبي علينا، بالتأكيد في التصدير. بالنسبة للاسواق المالية نحن ببساطة لا يمكننا أن نعرف"، وأشار الى أن بنوكاً ودولاً ستفلس.

وأشار فيشر الى أن صورة وضع الاقتصاد الاسرائيلي مختلطة، ولكن في ضوء ما يجري في العالم فانها مقلقة: "توجد مؤشرات ايجابية، بطالة منخفضة، مستوى النشاط في سوق البناء عالٍ ورأينا في المعطيات الاخيرة انه تحقق ارتفاع كبير جداً في الاستثمارات الاقتصادية"، قال فيشر واذاف بانه "توجد أيضاً جوانب سلبية مثل الانخفاض في التصدير ومردودات الضريبة ونمو بطيء نسبياً بمعدل 3 - 3.5٪ منذ الربع الثاني من هذا العام".

وصرح فيشر بان وضع الاقتصاد الاسرائيلي متعلق بسلوك ميزانية مسؤول. "لدينا الكثير من درجات الحرية من دول في اوربوا ومن الولايات المتحدة في أعقاب خطوات صحيحة قامت بها الحكومة في الماضي. اذا ما تصرفنا على نحو سليم فسيكون بوسعنا التصدي بنجاح للمخاطر التي أمامنا".

اسرائيل: الغاء الجمارك عن الاستيراد الشخصي عبر البريد

سيكون بمقدور الاسرائيليين ان يتمتعوا باعفاء جمركي عن البضائع التي يستوردونها عبر البريد، وذلك بناء على توصية من "اللجنة للتغيير الاجتماعي الاقتصادي" التي يرأسها البروفيسور مناويل تريختنبرغ.

وقالت صحيفة معاريف ان شرط الاعفاء من الجمارك هو الا تتجاوز قيمة ما يستورده الشخص عن 1200 شيقل، ونقلت عن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قوله ان "الاعفاء سيزيد المنافسة ويخفض الاسعار". ويمكن للاسرائيليين الذين اعتادوا على الشراء

في الخارج الان ان يتمتعوا بوصول مباشر وزهيد أكثر الى جملة المنتجات الهائلة التي تعرضها مواقع مثل تشاينا باي، أمازون، ايبيه وغيرها. الخطوة ستؤثر أيضاً على استيراد الاجهزة الالكترونية الصغيرة وستقلص أيضاً فوارق بعشرات في المئة بين أسعار أجهزة الموسيقى، الكماليات للحاسوب ومكبرات الصوت بين اسرائيل ودول أخرى. يشار الى ان اسعار الكحول والسجائر، والتي جمركها عالٍ على نحو خاص، من غير المتوقع أن تتغير في أعقاب المرسوم.

الاستثمارات الفلسطينية في الخارج وفي إسرائيل

د. محمد نصر*



التقرير الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع سلطة النقد حول الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية تزامن مع الضجة التي أثارها رسالة جامعية أعدها طالب ماجستير (عيسى سميرات) في جامعة القدس حول الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. أظهر تقرير الجهاز المركزي للإحصاء أن استثمارات المؤسسات الفلسطينية في الخارج بلغت حوالي 5.3 مليار دولار عام 2010، بينما بلغت استثمارات العالم الخارجي في فلسطين حوالي 2.3 مليار دولار، ما يعني أن رأس المال الفلسطيني المستثمر خارج الأراضي الفلسطينية يفوق حجم الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بحوالي ثلاثة مليارات دولار، الجزء الأكبر منها عبارة عن عملة وودائع من القطاع المصرفي الفلسطيني في البنوك الخارجية. أما دراسة سميرات، فقد أظهرت أن حجم الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات تراوحت ما بين 2.5 مليار و 5.8 مليار دولار عام 2010، مقارنة مع استثمارات الفلسطينيين أنفسهم في الضفة الغربية، والتي لم تتجاوز 1.6 مليار دولار.

الشيء المشترك بين تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ودراسة سميرات هو الاستنتاج بأن رأس المال الفلسطيني يهرب من فلسطين إلى أي مكان خارج فلسطين، وهذه حقيقة مفزعة. ولكن الأمر المفزع حقا في دراسة سميرات هو أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال يستثمر في إسرائيل والمستوطنات، ما يعني حرمان الاقتصاد الفلسطيني من هذا المورد المهم وزيادة تبعيته لإسرائيل وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي القائم على استنزاف الموارد الفلسطينية. وقد أصابت هذه الدراسة كثيراً من السياسيين والمراقبين والرأي العام بالصدمة والذهول، وتفاوتت ردود الأفعال ما بين تشكيك بصحة الأرقام وانتقاد لمنهجية الدراسة ونفي للنتائج والاستنتاجات ومطالبات بالتحقيق في «هذه القضية الخطيرة التي تمس الاقتصاد الوطني» خصوصاً وأن هذه الاستثمارات، لو تمت في الأراضي الفلسطينية، لاستطاعت أن تخلق حوالي 223 ألف فرصة عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، حسب تقدير الباحث، وهو ما يفوق عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية بأكملها، ومن شأنه تخفيض نسبة البطالة إلى حوالي 7٪، وهي نسبة سيحسدنا عليها الكثيرون.

وبالرغم من أن الدراسة تؤكد أن هذه الاستثمارات فردية يقوم بها بعض الأشخاص من الضفة الغربية والقدس الشرقية والفلسطينيين الموجودين داخل الخط الأخضر في شركات لهم داخل إسرائيل أو مؤسسات فلسطينية إسرائيلية مشتركة، إلا أن هذه الدراسة، على ما يبدو، تخرج السلطة الوطنية الفلسطينية لأنها تترك انطباعاً سيئاً، لم يقصده الباحث، حول ظروف وبيئة الاستثمار في فلسطين وحول تفاني الفلسطينيين في دعم قضيتهم ومقاومتهم للاحتلال؛ فكيف يمكن دعوة المستثمرين الأجانب والعرب لضخ أموالهم في فلسطين بينما يستثمر الفلسطينيون أموالهم في إسرائيل التي تحتل أراضيهم وتدمر بيوتهم وتقتل أطفالهم وتحاصر مدنهم وقراهم.

الاستثمار في إسرائيل والمستوطنات يذكرنا بالعمالة في إسرائيل والمستوطنات، والتي أثرت حولها ضجة ماثلة قبل بضعة شهور. كلاهما حقيقة مرّة ومؤلمة، وكلاهما يمثل استنزافاً لعناصر الإنتاج، وكلاهما يثير مجموعة من الأسئلة الهامة التي تحتاج إلى إجابات واضحة: لماذا تهرب عناصر الإنتاج الرئيسية من فلسطين، خصوصاً العمل ورأس المال، إلى الخارج، وبالذات إلى إسرائيل؟ وكيف نستطيع الاحتفاظ بهذه الموارد الانتاجية المهمة في المستقبل للمساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الفلسطيني بدلا من المساهمة في النمو الاقتصادي لإسرائيل والدول الأخرى؛ وماذا يمكن أن نفعل لنستعيد العامل والمستثمر الفلسطيني ليعمل ويستثمر في وطنه؟ المطلوب ليس كبل الاتهامات للباحثين ولا التشكيك بوطنية العمال وأصحاب رأس المال الفلسطيني، ولكن المطلوب معرفة الأسباب والبحث عن حلول، وبالذات اقتراح سياسات سليمة لوقف هذا النزيف الدامي. لا يشك أحد في دور الاحتلال الإسرائيلي المدمر للبيئة

الاستثمارية في فلسطين من خلال سيطرته على الأرض والحدود ومصادر المياه والثروات الطبيعية الفلسطينية، ومن خلال الإجراءات والقيود التي يضعها أمام حركة البضائع والأشخاص، وبالذات الإغلاق والحصار والحواجز المنتشرة في إنحاء الضفة الغربية، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن عدم إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل القريب، وصعوبة التصدير، وغيرها من الإجراءات والمعوقات الإسرائيلية التي أشارت إليها كثير من الدراسات والأبحاث والندوات. ولكن هناك أيضاً مجموعة من العوامل تحت تصرف السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالذات في مجال التشريعات وبيئة الأعمال والبيروقراطية وأسعار الكهرباء والماء والبنية التحتية والحوافز الضريبية، بما في ذلك ضريبة الدخل وإعفاءات قانون تشجيع الاستثمار، والتي تستطيع الحكومة من خلالها التخفيف من الآثار السلبية للاحتلال وتحسين البيئة الاستثمارية وزيادة ثقة المستثمر الفلسطيني باقتصاد بلاده. لقد أظهرت دراسة سميرات أن حوالي ثلثي المستثمرين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات مستعدون للعودة والاستثمار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إذا تم التعامل بشكل جدي مع ملف الاستثمار وإذا توفرت التسهيلات الكافية. وقبل ذلك أشار العديد من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات إلى أنهم لا يرغبون في العمل هناك إذا توفرت لهم فرص عمل مقبولة في الأراضي الفلسطينية.

ليس الاستثمار في إسرائيل فقط هو الخطير، ولكن الاستثمارات الفلسطينية في الخارج خطيرة أيضاً لأنها تحرم الاقتصاد الفلسطيني من خلق فرص عمل كثيرة داخل الأراضي الفلسطينية. فإذا أضفنا قيمة استثمارات الفلسطينيين في الخارج، كما جاءت في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، إلى استثمارات الفلسطينيين في إسرائيل، كما جاءت في دراسة سميرات، فإن تلك الاستثمارات تصل إلى ما يقارب ثمانية مليارات دولار. وإذا أمكن جذب نصف هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الفلسطيني، فسيكون ذلك كافياً لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر المستعصيتين في فلسطين وزيادة معدلات النمو بشكل كبير.

لقد وجهت انتقادات كثيرة لدراسة سميرات، من حيث المنهجية والافتراضات والاستنتاجات وغيرها. ربما تكون هناك مبالغة في بعض الأرقام الواردة في الدراسة، وربما تكون هناك أخطاء في المنهجية أو عدم دقة في الافتراضات والاستنتاجات، ولكن ذلك لا يعني أن الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات غير موجودة، كما لا يعني أن العمالة في المستوطنات قد اختفت أو حتى انخفضت. وبدلاً من مهاجمة الدراسات العلمية وامطارها بوابل من التهم والتجريح، يجب الاستفادة منها في البحث عن حلول لوقف هذا النزيف المدمر للاقتصاد، كما يجب تشجيع المزيد من الدراسات والأبحاث التي تسهم في تسليط الضوء على هذا النوع من الظواهر السلبية لمعالجتها، ما يسهم في تطور الاقتصاد الفلسطيني.

اموال طائلة تنفق على عقدها وجدواها «في السالب»

كانون الأول.. شهر المؤتمرات!

حياة وسوق
منتصر حمدان

.. وجاء كانون الأول، شهر المؤتمرات وورش العمل، والتوصيات، والتأكيدات، والتنبؤات. المؤسسات الأهلية (ان جي أوز) مشغولة. الفنادق والقاعات محجوزة. والمترجمون وشركات

الداعية والاعلان والخدمات اللوجستية تمر بأفضل الشهور ربحية. فما هو السبب لاختيار هذا الشهر لعقد المؤتمرات؟ وكم من الاموال تنفق على عقدها؟ وما هي النتائج التي يمكن ان تحققها هذه المؤتمرات؟ وما هو مصير التوصيات التي تخرج عنها؟

يتكتم القائمون على تنظيم مثل هذه المؤتمرات على تكاليفها المالية، الا ان مصادر مطلعة وملمة بتفاصيل «هذه الصنعة» قالت لـ(حياة وسوق) ان تكلفة عقد المؤتمر الواحد تتراوح بين 5000 الى 50.000 دولار، موضحة ان التكلفة ترتبط بالعادة باعداد المشاركين ومدة عقد المؤتمر سواء كان يوماً او ثلاثة ايام، ومبيت المشاركين في الفنادق من عدمه، وطبيعة وجبات الطعام المقدمة، اضافة الى المطبوعات والملصقات من حيث اعدادها او نوعيتها.

مؤتمرات وتوصيات .. وكلمة الحسم لاجندة الممولين

وحسب خبراء تنمية محليين فضلوا عدم الكشف عن اسمائهم فان الحديث لا يدور عن عقد مؤتمرات وورش عمل فحسب، بل ان الامر له علاقة بمنهج سنوي مرتبط بالاساس بأجندة الممولين لهذه المشاريع التي في الغالب تكتب باللغة الانجليزية في حين ان الفئة المستهدفة لا تعلم شيئاً عن هذه المشاريع وتفصيلها او حتى اهدافها، وتساءل البعض منهم: «كيف يمكن طباعة بروشورات للمزارعين وتوزيعها عليهم باللغة الانجليزية؟»، الامر الذي يؤشر الى ان الاجندة التمويلية للجهات المانحة هي صاحبة الكلمة والحسم في هذا الموضوع.

وفيما يخص اختيار شهر كانون الاول لعقد مثل هذه اللقاءات او المؤتمرات او ورش العمل، فقد اشاروا الى ان السبب الرئيسي لذلك يأتي تحت باب «تصنيف الميزانيات» لهذه المؤسسات التي تحصل على دعم وتمويل لمشاريع وبرامج تنفذها وحينما يصبح لديها فائض فانها تقوم بانفاق هذه الاموال على عقد مؤتمرات ذات طابع شكلي خالية من المضمون.

ويدعم هؤلاء الخبراء احاديثهم بالقول «لذلك نجد ان اغلب القرارات والتوصيات التي يتم الخروج بها في هذه المؤتمرات لا تكون سوى توصيات شكلية تلبى حاجة الممولين اكثر مما تلبى حاجة هذه المؤسسات او الفئات التي تعمل معها».

مسؤولية القائمين على المؤسسات الاهلية

ويقول بعض من هؤلاء الخبراء التنمويين: «هذا ملف شائك وبحاجة لاستراتيجية وطنية تشارك في اثارته مراكز وقوى اجتماعية حية من اجل التصدي لمظاهر هدر المال العام الذي يسجل على حساب الدعم المالي للشعب الفلسطيني من قبل العديد من المؤسسات والدول المانحة»، موضحين ان اللائمة توجه بالاساس الى العاملين في مؤسسات المجتمع الفلسطيني الذين اصبح العديد منهم خبراء ومحترفين في مجال تجنيد الدعم المالي وانفاقه بصورة غير ملائمة لاحتياجات وواقع المجتمع الامر الذي ينعكس بصورة مباشرة على نتائج التنمية في فلسطين.

ويقول احد الخبراء المختصين في مجالات التنمية: «عند مراقبة عمل هذه المؤسسات فاننا نلاحظ انها تعمل على مراحل، الاولى تكون قبل الحصول على التمويل والتي تكون في الغالب في الفترة الواقعة ما بين شهري كانون الثاني ونيسان من كل عام، وحينها تكون هذه المؤسسات في مرحلة مبيت وتعود للنشاط بعد شهر حزيران وتواصل عملها حتى بداية شهر كانون الاول من كل عام، حيث تجد العديد منها ان الميزانية للمشاريع التي تنفذها لم يجر انفاقها بالكامل فتسارع الى التحضير لعقد المؤتمرات باعتبارها آلية لتفريغ الميزانية وتصفيرها خوفاً من اعادتها للممولين لان ارجاع هذه الاموال للممولين يسجل كنقطة ضعف لهذه المؤسسات».

في حين ان بعضاً من هؤلاء الخبراء يرون ان بعض المؤسسات الاهلية التي باتت خبيرة في ادارة الاموال للمشاريع الممولة من الخارج، ترصد مسبقاً ميزانية خاصة لعقد المؤتمرات بصورة سنوية من اجل ضمان تصفير حسابات مشاريعها بما يلبي متطلبات وشروط الممولين.

تصنيف الموازنات مع نهاية العام

وحسب الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، «فان موضوع عقد

المؤتمرات وتكثيف النشاطات في نهاية كل عام مرتبط بالاساس بشروط التمويل لا سيما ان اغلب المؤسسات الدولية والمحلية العاملة في الاراضي الفلسطينية تكون ملزمة بانفاق موازنتها المالية مع نهاية كل عام»، الامر يجعل هذه المؤسسات في عجلة من امرها لانفاق الموازنات المالية حتى لا ترد هذه الاموال اضافة الى عدم جواز تدوير الارصدة ما يجعلها ملزمة بانفاق هذه الاموال.

ويتضح من حديث عبد الكريم وبقية الخبراء التنمويين ان هذه الطريقة في انفاق الموازنات على عقد المؤتمرات تنعكس بصورة مباشرة على جدوى عقدها والتوصيات والقرارات التي تتخذ خلالها بسبب ان عقد المؤتمرات يتم فقط لتلبية حاجة هذه المؤسسات للانفاق المالي انسجاماً مع شروط ومتطلبات المؤسسات التمويلية الخارجية.

مؤتمرات استعجالية دون جدوى

وبينما قال احد هؤلاء الخبراء: «ان جدوى عقد هذه المؤتمرات والنشاطات وورش العمل في مجالات التدريب وغيرها من الفعاليات تصل الى ناقص 1000»، فان عبد الكريم دعم ذلك بالقول: «موضوع الجدوى والاثار الحقيقي لمثل هذه المؤتمرات والنشاطات مشكوك فيه ليس في نهاية كل عام بل على مدار العام باكملة».

واضاف: «الجدوى من هذه المؤتمرات والندوات وورش العمل ثبت على الصعيد العربي والفلسطيني بانها لم تحدث تغييرات حقيقية وجوهريه في سياسات الحكومات او تحسين مستويات المعيشة للفئات المستهدفة او حتى حقوق ومصالح هذه الفئات»، مؤكدا ان اغلب التوصيات والقرارات التي تؤخذ في هذه المؤتمرات لا تتم ترجمتها على ارض الواقع ما يزيد من حالة الشك في جدواها وتأثيراتها وفعاليتها على مدار العام وليس في نهاية كل عام فقط.

واضاف: «المؤتمرات بحكم عقدها على استعجال في نهاية كل عام فان مستوى اهميتها الحقيقية تكون اقل بكثير من بقية الانشطة والفعاليات التي تعقد على مدار العام كونها ذات طبيعة استعجالية دون اهداف واضحة او محددة بما يخدم المجتمع او الفئات المستهدفة منها».

وتابع: «هم المؤسسة يكون في هذه الحالة هو انجاز التقريرين المالي والاداري التي يظهر أوجه الانفاق المالي لهذه المؤسسات طيلة عام لتتجنب معاقبتها في العام المقبل»، موضحاً انه اذا ما حصلت مؤسسة معينة على مبلغ مليون دولار ولم تستطع انفاق هذا المبلغ فانها تكون مضطرة لاعادة هذه المبالغ للجهة الممولة التي تعمل على الاسترشاد بانفاق تلك المؤسسة في العام الماضي وبناء عليه تقوم بتمويلها في العام المقبل.

وقال: «هذا الواقع يجعل المؤسسات تتسابق فيما بينها على الانفاق المالي حتى لا تقل موازنتها في العام المقبل اضافة الى ان التزامها بشروط الممولين يوفر لها بعض العمولات الادارية ونفقات المدراء والنفقات التشغيلية لهذه المؤسسات».

120 الى 150 مليون دولار سنويا حجم التمويل للمؤسسات الاهلية

وتقدر حجم الاموال التي تتلقاها المؤسسات غير الحكومية وفقاً لدراسات اعدها عبد الكريم بحدود 8 الى 10 ٪ من حجم المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني سنويا، موضحاً ان ذلك يعني ان الحديث يدور عن 120 الى 150 مليون دولار سنويا تخصص لدعم هذه المؤسسات وقد تصل في بعض الاحيان الى 200 مليون دولار سنويا.

وتابع: «هذه الاموال اذا ما تمت مقارنتها مع بلد صغير مثل فلسطين من حيث عدد السكان والوضع الاقتصادي فانه مبلغ كبير»، مشيراً في الوقت ذاته الى ان هناك ما بين 3 الى 4 مؤسسات اهلية تتركز في مدينة رام الله تحصل على ما يقارب 80 ٪ من حجم هذه الاموال.

وقال: «هذه المؤسسات المهنية لا تستمد شرعيتها من عضوية الاعضاء فيها بل تستمد قوتها التمويلية من نخوية القائمين عليها وعلاقاتهم». وحسب المسوحات الفلسطينية الاخيرة فان عدد المؤسسات الاهلية في الاراضي الفلسطينية يصل الى (1200 - 1500) مؤسسة اهلية.

هل المؤتمرات وسيلة ام هدف؟

ويتفق مدير عام المرصد العربي للانتخابات والديمقراطية، عارف جفال، مع ارتباط عقد المؤتمرات في نهاية السنة مع الدورة البرمجية المالية الموجودة وتتولى المؤسسة الاهلية مسؤولية انفاق الاموال

المرصودة للانشطة والفعاليات.

واضاف: «حينما لا يتم استكمال كافة الانشطة والبرامج التي تنفذها هذه المؤسسات فان الحل يكون في عقد المؤتمرات لان عدم انفاق هذه الاموال يعني ارجاعها للمؤسسات الدولية الممولة».

وقال جفال: «الاصل ان عقد المؤتمرات هو وسيلة لتحقيق الاهداف، لكن المصيبة تحدث حينما يصبح عقد المؤتمرات هدفاً بحد ذاته ما يساهم في احداث ثغرات جوهريه ما بين توصيات وقرارات المؤتمرات والالتزام بها بعيد انتهاء عقد المؤتمرات».

وبخصوص تكاليف عقد المؤتمرات فان جفال يؤكد ان حجم الانفاق على المؤتمرات يكون مرتبطاً بالاساس بعدد ايام المؤتمر ومكان عقده ومدى توفر المبيت للمشاركين واعادتهم في هذا المؤتمر اضافة الى وجود وجبات افطار وغداء وعشاء او وجود مطبوعات وبروشورات وحقائب واقلام وتصوير تلفزيوني وغيرها من المتطلبات التي يمكن استخدامها في عقد هذه المؤتمرات».

وقال: «يمكن عقد مؤتمر بمبلغ 5000 دولار ويمكن عقد مؤتمر بقيمة 50 الف دولار»، منتقداً في الوقت ذاته غياب التنسيق والتعاون ما بين المؤسسات الاهلية الامر الذي ينعكس بصورة مباشرة على تشتيت الجهود واهدار المال بصورة غير مبررة. وتابع: «هل من الحكمة ان تعقد مثلاً ثلاثة مؤتمرات لها علاقة بالاعلام في اقل من اسبوع واحد وكل يخرج بتوصياته، في حين ان الاثر يكون محدوداً؟»، موضحاً ان هذا الامر يجب ان ينتهي باعداد استراتيجية وطنية لتعظيم الاستفادة من التمويل والمساعدات الخارجية لصالح المجتمع بفئاته المختلفة.

«الاناء العام قرينة مخزوقة»

ومن جانبه يرى الخبير التنموي، د.نادر سعيد «ان المشكلة لا تكمن بالاساس بعقد المؤتمرات والندوات التي تعتبر في الكثير من الاحيان بالغة الاهمية اذا ما تم ربط توصياتها وقراراتها مع السياسات الرسمية للدولة»، مشيراً الى ان الحالة الفلسطينية يمكن وصفها كـ« من ينفخ في قرينة مخزوقة» في اشارة واضحة الى حجم المؤتمرات والندوات التي عقدت منذ نشوء السلطة الوطنية وحتى يومنا هذا وقلة تأثيراتها على السياسات العامة للسلطة الوطنية.

ويرى سعيد ان توقيت عقد المؤتمرات في شهر كانون الاول يمكن النظر اليه من جانبين: الاول هو الحاجة العملية للمؤسسات الاهلية للمؤتمر لكي يساعدها في رسم خططها وبرامجها واستراتيجيتها للعام المقبل بناء على المعلومات والقضايا التي تتم مناقشتها في مثل هذه المؤتمرات، والجانب الاخر هو ان اغلب البرامج والانشطة تنتهي مع نهاية السنة المالية حيث تلجأ المؤسسات الى تنفيذ مجموعة كبيرة من الانشطة طيلة العام ويجري تتويجها بعقد مؤتمرات عامة في نهاية السنة وجزء منها يجري عقدها لتلبية متطلبات وشروط الاتفاقيات الموقعة مع الجهات الممولة.

وقال سعيد: «يمكن عقد مؤتمر واحد في السنة يكون مرتبطاً بالسياسات والاستراتيجيات الرسمية للدولة ويحقق نتائج ملموسة، ويمكن عقد عشرات المؤتمرات دون ترجمة هذه التوصيات والقرارات الى خطط وبرامج رسمية ما يعني ان كل تكاليف هذه المؤتمرات تذهب هباءً دون فائدة».

واشار الى ان طبيعة صنع القرارات في الحالة الفلسطينية يكون لها انعكاساتها المباشرة على مدى جدوى وفاعلية مثل هذه المؤتمرات، موضحاً ان عدم اعتماد مراكز صنع القرارات والسياسات الرسمية في فلسطين على مثل هذه المؤتمرات يساهم في انعكاسات سلبية ابرزها حالة فقدان الامل الشعبي والنخبوي في امكانية التغيير، وجنوح العديد من المؤسسات لعقد مؤتمرات شكلية دون مضامين حقيقية.

وتابع: «في سنوات نشوء السلطة الوطنية كان هناك امل كبير لدى المؤسسات ومراكز الابحاث والمفكرين بان يكونوا جزءاً من عملية صنع السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرسمية، لكن مع مرور الوقت بدأت هذه المؤسسات ومراكز الابحاث تفقد دافعيتها بسبب التعامل السلبي من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات صنع القرار». و واضاف: «هذا الواقع دفع المؤسسات الاهلية والقائمين عليها لتغيير انماط عملها والانتقال للعمل مع فئات جديدة مثل النساء والاطفال والمجالس البلدية والقروية»، معتبراً ذلك بأنه محاولة هروب للخلف وان الكثير من المؤسسات باتت تواجه اشكاليات في ضمان المشاركة الشعبية في هذه المؤتمرات بسبب الاحباط القائم. وقال: «لا نستطيع تحقيق نتائج ملموسة دون ان يكون الاناء العام فعالاً كما لا نستطيع تحقيق اللامركزية دون تقوية الادارة المركزية».

تدفع أطفالا لأحضان الموت... من أجل لقمة العيش!

البطالة قبله موقوتة تهدد المجتمع الغزي

حياة وسوق
نادر القصير

في غزة، عشرات الآلاف من الأسر لا تسترهما سوى الجدران البالية، وتختبئ هومها بين الأزقة الرمادية للمخيمات، لا ناطق إعلاميا لديهم، ولا تعقد من اجلهم المؤتمرات الصحفية، لدرجة أصبحوا فيها منفصلين عن واقع الحياة المحيط بهم... يتلهفون على كابوتة تصرف لهم من حين لآخر، ويخسرون كرامتهم يوميا.. بالتقسيم، لان الخبز أصبح عزيزا، لا احد يستشعر هومهم ولا احد يكلف نفسه عناء الحديث عن قضيتهم. سنوات تمر وأجيال تتوالد لينضم الأبناء إلى آباؤهم في طوابير البطالة. يدفعون من دمائهم وفلذات أكبادهم ثمنا للعيش تحت شمس بلاد لم تنصفهم بعد، الزمن توقف في ذاكرتهم وذكرياتهم، والعالم يتغير من حولهم وهم كمن يشاهد فيلما على النمط الجديد ثلاثي الأبعاد، فهم يشعرون بالعالم المحيط وتطوراته ويعيشون عذاباته ولكن لا احد يسمع متمتهم وشكواهم واعتصار مشاعرهم على فلذات أكبادهم الذين لا يملكون لهم حتى ملابس تقيهم برد الشتاء. كيف لا وحوالي 40٪ من أطفال غزة يعانون الفقر، وهي ضعف نسبة الأطفال الفقراء في الضفة، حسب تقرير نشره الأسبوع الماضي الجهاز المركزي للاحصاء.

اللقة الأولى: منزل من البطاطين وثن من دم الأبناء

في مخيم الشابورة برفح: عائلة من 13 فردا يعيشون في مخزن كان من المفترض أن يكون محلا تجاريا أو بقالة، جدرانه من البطاطين، وحمامه ستارة بالية مثبتة على خشبتين، وعندما سأل «حياة وسوق» رب الأسرة وليس معيها عن الفترة التي قضاها من عمرهم في هذا المكان المستأجر، قال: «منذ ثمانية أعوام ونحن نعيش في هذا المخزن، وصاحبه كان يتقاضى منا مئتي شيقل شهريا ولكن بعد ثلاث سنوات لم يعد يتقاضى منا شيئا لأنه يعرف الظروف الصعبة التي نعيشها ويعتبرها جزءا من زكاة ماله»، وقطعت حديثه أم احمد التي لم تتجاوز من العمر منتصف الأربعينيات وقد بدت وكأنها في الستينيات من عمرها: «يا أخي هالبلد ما عاد فيها رحمة، ما حدا حاسس بحالتنا. زوجي اله أكثر من ثماني سنوات لا يعمل ونعيش على الكابونات التي توزعها الأونروا كل عدة أشهر، ولكن الأولاد بحاجة لمصاريف وملابس وأكل وكتب وغيرها ولا نجد من يوفر لنا ذلك فلا يوجد عمل ولا أي دخل بعد وفاة ابني الأكبر منذ سنتين»، وبدت كأنها تحاول أن تخبئ دمعها عندما بدأت الحديث عن ابنها الذي راح ضحية البحث عن لقمة عيشه في أحد الأنفاق، واستأنفت حديثها قائلة: «إحنا دفعنا ابننا ثمن لقمة خبز وعشان يعيشوا إخوته مستورين لكن كل مال الدنيا ما بعوض الابن»، وأوضحت أم احمد أن لديها سبعة من البنين وخمسا من البنات إحداهن أتمت دراستها الثانوية ولم يتمكنوا من إتمام دراستها الجامعية نتيجة الوضع المادي القاسي الذي يعيشونه، مشيرة إلى أن أعلى الأيام التي ينتظرها الناس تمر عليهم أسوأ الأيام كالمناسبات والأعياد لأنهم يرون في عيون أبنائهم الحسرة والضيق فلا يملكون ما يكسون به أولادهم.

اللقة الثانية: المرأة تدفع الثمن مضاعفا

لا يعرف قسوة الفقر إلا من عاشه، فهو موت الأحياء وخسارة الفرحة وغياب الأمان والخوف المستمر والمتعاطف، بهذه الكلمات بدأ والد سميرة التي خرجت من باب المحكمة الشرعية برفح وهي تمسك بيدي طفلها بعد أن صدر قرار طلاقها «للتو»، موضعا: «مشكلة الفقر والبطالة تنعكس دائما على المرأة التي تفقد كل حقوقها ومطلوب منها كل الواجبات وزيادة عليها تفرغ الغضب والضغط النفسي والضرب والاهانة كل يوم... وضع لا يحتمل أجبرني على مطاوعة ابنتي في الطلاق رغم إنني أبغض الطلاق ولا أستحبه إلا أن الظروف التي مرت بها ابنتي فرضت عليه تدارك الأمر من واقع خشيتي على مستقبلها وان أكون وسيلة ضغط أخرى عليها تدفعها إلى طريق لا تحمد عواقبه أو تجلب لها القهر والمرض فأثرت الطلاق على أن أجد بين أحضانها عدد الأطفال يتزايد والمشكلة تتفاقم وحينها لا يمكن تدارك الأمور»، مشيرا إلى انه عمل معلما على مدار خمسة وعشرين عاما وفشل في اختيار الشخص المناسب لابنته، لأنه كباقي الآباء يريد ستره ابنته أولا والاطمئنان على مستقبلها وهذه مشاعر تغيب العقل عندما يتقدم أحدهم لزواج الابنة، حسب تعبيره.

اللقة الثالثة: العين البصيرة «تطول» اليد القصيرة

في المجتمع الغزي فئات واضحة الملامح الطبقيّة: منهم الموظفون ومنهم الأسرى ومنهم أهالي الأسرى ومنهم الأرامل ومنهم أهالي الشهداء، ومنهم تجار الدم ومنهم المهربون ومنهم من يجلس على قارعة الطريق يسند حائط منزله منذ سنوات كمهمة يومية لا يتغيب عنها. هذا ما قاله أكرم محمود العاطل عن العمل منذ العام 2008 بعد ان أقصي عن العمل في الهلال الأحمر بغزة وهو يتنهد، لافتا إلى أن أولاده بلغوا سن الرشد ونظرتهم للمجتمع تتغير يوما تلو الآخر «وما بيدي حيلة لأحبيهم من تطور المجتمع من حولهم»، مشيرا إلى أن ابنه «عندما يرى أصدقاءه يحملون المال ووالده لا يملك شيئا،

بل يسجله في احد النوادي لتوفير حذاء له وبعض الملابس، لا بد أن شابا في عمره يستطيع الوصول الى قناعة تامة بأنه فقير، وأخشى عليه من الانحراف للهروب من الفقر، كما أخشى على حياتهم فالكثير من أبناء معدمي الدخل تركوا مدارسهم دون علم أهلهم وذهبوا للعمل في الأنفاق ولم يعرفوا عنهم أخبارا سوى عند فقدانهم ووصولهم جثتا هامدة لعائلاتهم»، مبينا أنه لا يستطيع تحمل مجرد التفكير في هذا الأمر ما يجعله يراقب أبناءه باستمرار وبشكل مفرط محاولة منه لحمايتهم.

حرما من مساعدات النقابة بغزة

خالد موسى عضو الأمانة العامة لاتحاد نقابات عمال فلسطين يقول: «أصبح من الصعب الحصول على نسبة معينة للبطالة في قطاع غزة فهي في تزايد مستمر نتيجة تدافع الأجيال خاصة من أبناء الفقراء ومعدومي الدخل من الطبقة العاملة التي توقف جيل الآباء فيها عن العمل منذ سنوات طويلة نتيجة حرمانها من دخول الخط الأخضر. وفي آخر إحصائيات لدينا بلغت نسبة البطالة 70 ٪، والظروف المأساوية التي يعيشها العمال دفعت بعضهم للتوجه نحو عمالة الموت والأنفاق وهناك ضحايا بالجملة وكل هذه التدايعات تتوالد». وحذر موسى من تنامي ظاهرة القهر الاجتماعي في ظل انغلاق آفاق العمالة، محملا المسؤولية للحكومات المتعاقبة، موضحا أن العمال حرما حتى من المساعدات التي كانت تقدمها المؤسسات المتخصصة بشؤون العمال كنقابة العمال التي أصبحت مشلولة وتم حجيمها ومنع عملها في قطاع غزة حيث كانت توفر بطالات وكوبونات وبرامج خلق فرص عمل وتشغيل، بالإضافة إلى أن المساعدات في الوقت الحالي تصرف حسب الطيف السياسي وبذلك تستثنى العمال الذين لا يتبعون لطيف سياسي معين من الحصول على المساعدات، وهذا أمر في غاية الخطورة وفق تعبيره. وأكد موسى أن المطلوب كحل عاجل ومستدام لواقع البطالة هو توفير شبكات الحماية المجتمعية ومنها إقرار التشريعات والقوانين وآليات تنفيذها وتطوير وتعزيز قانون التامينات الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير صندوق التشغيل وتطوير برامج التشغيل المؤقتة وتحويل برامج المساعدات الطارئة من برامج اغاثية إلى إستراتيجية تنموية وتشجيع إقامة التعاونيات وتطوير الموجود منها باعتبارها حجر الأساس من اجل أي تنمية اقتصادية، كذلك إقامة المحاكم العمالية وتطبيق قانون العمل الفلسطيني وتوسيع وتسهيل المشاركة في سوق العمل سواء المحلية أو الخارجية.

البطالة بغزة لها خصوصية

من ناحيته، أكد الخبير الاقتصادي د. عدنان حسين أن من أسباب ازدياد معدلات البطالة في وضعنا الراهن عدم تمكن أكثر من 120 ألف عامل من دخول الخط الأخضر نتيجة فرض الطوق الأمني. وتدمير البنى الاقتصادية وبعض المشاريع والمصانع التي تستوعب أعدادا من العمال، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة ما عرقل إدارة العملية الإنتاجية، والخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الاقتلاع والتجريف والتخريب، والحصار المفروض على المعابر والمطار والمنفذ البحري، موضعا أن البطالة بغزة تحمل خصوصية مقارنة بأي بلد بالعالم بحكم وجود حصار قاس وعمليات التدمير التي تعرضت لها المصانع وتسببت بوقف دورة الإنتاج فيها، هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل أوقفت العمالة لديها في مجالات متعددة كانت تشكل على مدار سنوات طويلة مصدرا للرزق للكثير من العمال، إلى جانب حالة الانقسام وآثارها السلبية التي انعكست أيضا على أحوالهم من ناحية اقتصادية من حيث توقف المشاريع من الدول المانحة التي كانت تفتح سوقا للعمل وفرص عمل كثيرة في هذه المشاريع.

البطالة تهدد الأمن الاجتماعي

وحسب الخبير بالصحة النفسية د . محفوظ عثمان فان للعمل فوائده وهي إشباع الحاجات النفسية: حيث يسهم العمل في إشباع حاجات الإنسان النفسية كالحاجة إلى الاحترام والتقدير، وإلى إثبات الذات، والاستقرار الباطني، والاطمئنان النفسي، وغيرها من الحاجات النفسية والمعنوية، والعمل يقوي كيان الإنسان المعنوي، كما أنه يصفى الروح، ويصل الضمير الإنساني، ويجلي المواهب الباطنية، ويهذب النفس الإنسانية، وينمي الروح الاجتماعية، ويصنع الإرادة القوية مشيرا إلى أن العمل يوفر المتطلبات المادية، وهو الذي يجعل الإنسان قادرا على توفير حاجاته المادية، أضف إلى ذلك أن لدى الشباب من القدرات والإمكانات والفاعلية والحماس والطموح والنشاط ما يساهم في تنمية الاقتصاد، وخلق روح جديدة فيه. ومن دون توظيف الشباب يتعذر دفع عجلة الاقتصاد، خصوصا إذا علمنا أن أعلى نسبة في القوى العاملة هي تلك التي تضم شريحة الشباب. والعمل يحافظ على الأمن الاجتماعي حيث يؤدي توفير فرص وظيفية للشباب إلى خلق حالة من الأمن الاجتماعي، في حين أن البطالة وعدم قدرة الشباب في الحصول على الوظائف والأعمال المناسبة يساهم في انتشار الجرائم، وكثرة السرقات، مما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي العام.

أرقام.. برعاية



533 مليون دولار

تسعى الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) اقتراضها من بنوك محلية سعودية. وقالت مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (ميد) ان الشركة تجري محادثات مع أربعة أو خمسة بنوك لتمويل القرض المجمع الذي سيستخدم لتمويل أنشطة الاقراض المستمرة بالشركة. وقد تسعى أبيكوب لجمع أكثر من 533 مليون دولار. وقال مصرفي مطلع للمجلة ومقرها لندن «أبيكوب تتطلع للأسواق العالمية لجمع أموال لكن الأمر ازداد صعوبة في الآونة الأخيرة. في وجود هذه السيولة الكبيرة محليا من المتوقع أن تتوصل لصفقة مع بنوك محلية». وأبيكوب مملوكة للدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وتمتلك السعودية والإمارات العربية المتحدة حصة 17 بالمئة لكل منهما.

35 مليار دولار

قرروض يسعى صندوق النقد الدولي توفيرها لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقالت كريستين لاغارد مدير صندوق النقد الدولي ان القروض ستشمل 5 دول، إضافة إلى المساعدة التقنية والنصائح التي يقدمها خبراء الصندوق إلى الدول التي شهدت تغييرا فيما يسمى بالربيع العربي. وأوضحت لاغارد في خطابها حول التحديات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمام معهد وودرو ولسون في واشنطن أنه لا بد من تقييم ما حدث من تغييرات خلال هذا العام، وتقييم الموقف الحالي في ضوء التحديات الاقتصادية. وقالت «منذ أشعل التونسي محمد بوعزيزي النار في نفسه، لم يكن أحد يتنبأ أن موته سيؤدي إلى ظهور شرق أوسط جديد، وثورات للحصول على الكرامة الإنسانية وتغيير الحكام، وتوقعات لحياة أفضل توفر الفرص الاقتصادية خاصة للشباب الذي يشكل 30 ٪ إلى 40 ٪ من السكان. لكن ما حدث خلال العام المنصرم يشير إلى أن الربيع العربي تحول إلى خريف ثم إلى شتاء مع التغيير، لأن تغيير المجتمعات ليس سهلا وعادة ما يصاحبه فوضى وتأثيرات سلبية».

960 مليون دولار

قيمة اتفاق وقعته نيجيريا واندونيسيا يتعلق بالمناجم وزراعات الكاوتشوك في ولايتين جنوب البلاد. ووقع وزير التجارة والاستثمار اولوسيفان اغانغا اتفاقا مع رئيس مجموعة بكري الاندونيسية اندرا بكري للقيام باستثمارات في ولايتي اوغون واكوا ايبوم في السنوات الخمس المقبلة. ووضح البيان انه سيعهد باستثمارات مجموعة بكري الى فرعها النيجيري بكري ديلانو افريكا نيجيريا ليمتد، وسترمي الى تطوير منافع قطاع المناجم والزراعة في نيجيريا.

736 مليون دولار

قيمة الأرباح التشغيلية لشركة توي ترافيل أكبر شركة للسياحة في أوروبا. وأعلنت الشركة في بيان لها عن نمو أرباحها السنوية 18 بالمئة وهو ما تجاوز التوقعات مستفيدة من تزايد الاقبال على منتجات تتولى تشغيلها حصريا وانتعاش الحجوزات على الانترنت. وقالت المجموعة التي تتولى تشغيل سلسلتي طومسون وفرست تشويس إن أرباحها التشغيلية بلغت 471 مليون استرليني (736 مليون دولار) في عام حتى 30 أيلول.

2,2 مليار يورو

وافق صندوق النقد الدولي على تسديدها لليونان، وهي الدفعة السادسة من قرض الثلاثين مليار يورو الممنوح لهذا البلد في أيار 2010. وقال الصندوق في بيان ان مجلس ادارته صوت لصرف هذا المبلغ الذي يرفع مجموع ما دفعه الصندوق لليونان الى 20,3 مليار يورو. والقرض الممنوح لليونان هو الأكبر الذي يقرره صندوق النقد الدولي. الا انه لم يسمح لاقتصاد البلاد باستعادة النمو ولا بتبديد المخاوف حيال وضع ماليتها العامة.

المواطن يسأل: ما هو السبب وراء تذبذب اسعار زيت الزيتون؟

"تنكة الزيت" سلعة يتباين سعرها بين محافظات الشمال والوسط والجنوب.. تباينا يصل حد أن تباع تنكة الزيت في سلفيت بنصف السعر الذي تباع به في بيت لحم مثلا. فما السبب؟ المواطن يتساءل، وسط اجماع من قائلهم "حياة وسوق" على ان التجار يتحملون مسؤولية هذا التباين، واضعي المستهلك والمزارع في خانة الضحية على حد سواء.

حياة وسوق
هاني بياننة

(تصوير: عماد الريماوي)



اسماعيل زراع - موظف متقاعد

الاسعار تتفاوت من 400 الى 500 شيقل للتنكة الواحدة وهذا سببه تلاعب التجار بالموسم الحالي حيث انهم اقبلوا في بداية الموسم على شراء وتخزين اكمية من محصول الزيت، ما اثر على سعره بين المواطنين والمزارعين حيث ان اسعار زيت الزيتون للموسم الحالي ستكون مرهونة للعرض والطلب إضافة إلى جودة المنتج من حيث تصنيفه وفقا للمواصفات العالمية، وغياب الرقابة على اسعار زيت الزيتون من اهم الاسباب التي تجعل المزارعين يتعرضون الى خسائر.

تباين اسعار الزيت ضربة للمزارعين، فالمزارع عليه التزامات كثيرة وبالتالي يجب ان يكون هناك دعم كامل للمزارع، والاستيراد عامل رئيسي في تفاوت اسعار زيت الزيتون رغم جودة المنتج المحلي وقدرته على المنافسة امام المنتج الايطالي والتونسي والسوري الموجود بكثرة في الاسواق.



خضر عبد الله قاسم - مدرس

اختلاف اسعار الزيت سببه استغلال التجار للمزارعين، وقلة المنتج والسوق السوداء التي دأبت على تهريب زيت الزيتون الاجنبي من مناطق الـ 48 الى السوق الفلسطينية (الزيت التركي والاسباني والاردني) وبالتالي زيادة الفائض ايضا في السوق، وهذا اثر على الناتج المحلي الذي هو عالي الجودة الا ان هناك جهات تجعل من هذا المنتج تحت سيطرة مجموعة من التجار تحاول التلاعب بالاسعار دون رقيب او حسيب، وضرورة ان تقوم الجهات الرسمية بحماية هذا المنتج الوطني وتحديد سعر مناسب للمزارع والمستهلك.

شراء محصول الزيت من التجار بطريقة غير رسمية هو من احد الاسباب التي ادت الى اختلاف سعره حيث ان المواطن العادي لا يعلم ما هي الاوزان التي يتم التحكم بها من قبل التجار، عدا تهافت المزارعين على بيع محصولهم، وقيام التجار بشراء الزيت من المزارعين بهذا السعر وتخزينه قبل ان يحصلوا على فترة تحديد سعره ادى الى اختلافه بين كافة المحافظات.



منذر يحيى - موظف في وزارة الصحة

اختلاف اسعار زيت الزيتون من منطقة الى اخرى سببه الجودة والكثافة، حيث ان منطقة الوسط تختلف عن منطقتي الشمال والجنوب وهذا كله مرهون بأليات العرض والطلب - حسب حاجة السوق، الا ان اسعار الزيت مناسبة للمستهلك مقارنة مع العام الماضي لكنها ظالمة للمزارع، وعليه فان وزارة الزراعة هي المسؤولة عن تأمين احتياجات المزارعين من دعم وتحديد اسعار تتناسب مع الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطنون خاصة في ظل وجود منتجات مستوردة تضرب المنتج المحلي. ان التفاوت الملحوظ في اسعار زيت الزيتون يؤثر على المعروض منه من عام لآخر بالمقارنة مع الطلب خاصة اذا كان استهلاك الاسرة الفلسطينية اكثر من المعدل المطلوب، فنلاحظ ان اقبالا لافتا على الزيت يجعل التجار يضعون اسعارا تناسب مصالحهم وهذا يرفع سعر "تنكة الزيت" فيكون التاجر هو وحده المسؤول عن السعر وليس الجهات المعنية التي عليها دور المراقب على الاسعار والجودة لما فيه مصلحة المواطن والمزارع.



علي شراكة - عامل

العمال غير قادرين على شراء زيت الزيتون بسبب الاحتكار من قبل التجار الذين يتحكمون بالسعر ويبيعونه بالسعر الذي يريدونه، فالمزارع والمستهلك ضحايا هؤلاء التجار، والتذبذب في الاسعار سببه تباين الجودة والحرارة التي تؤثر بشكل كبير على المحصول.

الأوضاع الاقتصادية الصعبة لكثير من المواطنين لا تسمح لهم بشراء زيت الزيتون بهذا السعر، بالرغم من أن زيت الزيتون يعتبر من أساسيات الطعام لدى معظم العائلات الفلسطينية، الا ان الإنتاج غير كافٍ للزيتون ما أدى إلى ارتفاع سعره وهذا يشكل عبئا على كافة المواطنين ولهذا نجد ان من الضروري ان يكون هناك حماية للمواطن والمستهلك من خلال تحديد وزارة الزراعة لسعر الزيت بناء على احتياجات السوق.



محمود ابوشمة - استاذ في جامعة بيرزيت

هناك عدة اسباب تجعل من اسعار زيت الزيتون غير مناسبة ومتفاوتة في اغلب المناطق، منها الجودة، وطبيعة الارض والمناخ وهذا كله يصب في مصلحة التاجر على المواطن والمستهلك، حيث ان قلة الارشاد والدعم من قبل الحكومة تجعل المزارعين هم الخاسر الاكبر من جراء التفاوت في الاسعار، والمضاربة التي يتسبب بها التجار الموسميون الذين لا يهتمهم إلا الربح تكون على حساب معاناة المواطنين، فهم يلجأون إلى تخزين كميات كبيرة من الزيت بأسعار منخفضة ليفرضوا اسعارا غالية تكوي جيوب المواطن. هناك جهات متعمدة تعمل على جعل الشركات المستوردة هي الرابح الاكبر من محصول الزيتون، من خلال السوق المفتوح والاتفاقيات التي تمنع حصول الزيت المحلي على مكانة افضل بسبب اغراق السوق بالمنتج الاجنبي ما يؤثر على اسعاره خاصة في ظل احتياجات المزارع المتزايدة لانقاذ موسمهم، فيبيعها للتاجر باقل من نصف هذا السعر.



شريتج ذيب - نجار

تذبذب اسعار زيت الزيتون يعود إلى قلة إنتاج الأراضي الزراعية مقارنة بالسنوات الماضية، والمزارعون ليس لديهم قدرة على تخزين كميات كبيرة من زيت الزيتون وضخها في السوق الفلسطينية، وأية سلعة يخضع سعرها للعرض والطلب فكلما زاد عرضها قل سعرها والعكس صحيح، وسبب وجود كميات كبيرة في السوق، وكميات الزيت المستوردة جعلت من اسعار المنتج المحلي خيالية بالنسبة للمستهلك.

عدم وجود رقابة حقيقية على اسعار الزيت سببت تلاعبا في الاسعار ما جعل التاجر يضغط على المزارع ويبيع ما لديه من منتج مستغلا الوضع الاقتصادي الصعب، عدا الاحتكار من التجار الذي يؤدي الى ارتفاع غير مبرر للأسعار، والاستهلاك الكبير للأسرة الفلسطينية.

ماذا لو كنت رئيسا للجهاز المركزي للإحصاء؟

حياة وسوق
ابراهيم ابو كاش

يتميز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ببناء مؤسسي واداري دقيقين جعلاه متميزا عن غيره من المؤسسات والوزارات بدقة العمل والمعلومة والاداء. وتتجاوز هذه الدقة في أهميتها نجاعة عمل «الإحصاء» فدقة البيانات والمعلومات الإحصائية ضرورية لضمان تميز التخطيط على المستوى الوطني ونجاحه. «حياة وسوق» استفتى مجموعة من الخبراء، فلم يجد من بينهم من ينتقد الجهاز المركزي للإحصاء. فعلى العكس، وجدنا الإشادة والثناء. رغم ذلك، وجدنا من بعض المستفتين اقتراحات بناءة في سياق اجاباتهم عن سؤالنا المعتاد: ماذا لو كنت رئيسا.. هذه المرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

عزام أبو السعود - مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية في القدس



عملة قومية، وطالما لا توجد لنا عملة قومية، فان حساباتنا القومية تبقى منقوصة، وهناك 22 معيارا للوصول الى الحسابات القومية نحن عندنا منها 18 معيارا نقوم بتنفيذها في الاحصاء، ولكن المعايير الاخرى الناقصة ليست بيد الجهاز الاحصائي أو المجلس الاستشاري للاحصاءات الرسمية، وانما لانه لا يوجد قرار لغاية الان بان تكون لنا عملة قومية حتى نعمل مقارنات وحسابات التجارة الخارجية والداخلية، فالتجارة الداخلية والبيئية بيننا وبين اسرائيل فيها ارقام متضاربة لان عملية التهريب غير مضبوطة 100 %، وكل هذه الامور لها ما يبررها، فلو كنت رئيسا للجهاز المركزي لن أعمل أفضل وأحسن من القائم.

الاحصاء المركزي الفلسطيني أحد أفضل المؤسسات ومن أنجح التجارب الموجودة في فلسطين، انا استعمل الاحصاءات الصادرة عن الاحصاء المركزي الفلسطيني بشكل مكثف، ودائما وبالذات فيما يتعلق بالقدس- يتوجه الاحصاء المركزي لنا ويستفسر منا عن احتياجاتنا الاحصائية في القدس، فالوضع في الجهاز سليم ولو كنت مكانهم لعملت ما يقومون به وينفذونه بالضبط. لدى الجهاز فريق احصائي ممتاز وكادر كفؤ، وبناء مؤسسي متين وسليم. واحدى محاسن د. حسن ابو لبة انه قام ببناء جهاز الاحصاء في حينه بصورة سليمة. وهو جهاز نفتخر به وهو أحد مؤسسات الوطن التي تعتبر مجال فخرنا. ونقطة الضعف الوحيدة التي يعاني منها الاحصاء المركزي، انه لا يستطيع الوصول مباشرة الى مدينة القدس، وبالرغم من ذلك فانهم ينتجون الاحصاءات المتعلقة بمدينة القدس استنادا للامكانات المتاحة سياسيا، وهذا الامر خارج عن ارادة الجهاز، بالاضافة الى عدم استطاعتنا الوصول الى حسابات قومية دقيقة لانه يوجد عندنا بعض المعايير غير المستكملة والتي لا نستطيع ان نستكملها في الاحصاء الا اذا وجدت لنا

محمد عطالله - مسؤول وحدة الأبحاث في سلطة النقد

سأحاول استكمال المنظومة الاحصائية بما يتلاءم مع المستويات المعمول بها، واحاول التعرف على الاحتياجات الرئيسية للمستخدمين في فلسطين وخارجها، أي احتياجاتهم من الاحصاءات الرسمية، لانه اذا وجدنا احصاءات لا تلبى احتياجات المستخدمين فلن توجد من ورائها فائدة. ما يهمنا ان تلبى الاحتياجات حاجة مستخدم الاحصاءات، وان تصدر بمواعيد محددة ومنظمة وبالأوقات التي يمكن أن يكون المستخدم بحاجة إليها. في المرحلة الحالية، الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد على وشك الاعلان نهائيا عن الانضمام للدول المطبقة للمعيار العالمي الخاص بنشر البيانات. وهذا معيار مهم جدا على المستوى العالمي، ويوجد هناك دول كثيرة ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية أفضل بكثير من أوضاع فلسطين، لكنها لم تلب لغاية الان الشروط الرئيسية للانضمام لهذا المعيار، بينما فلسطين ومن خلال جهد ومثابرة العاملين في الاحصاء وباقي المؤسسات استطاعت ان تلبى كافة الشروط للانضمام لهذا المعيار. الجهاز المركزي للإحصاء من المؤسسات الرائدة على المستوى الفلسطيني وهو يقدم مستوى عاليا من البيانات والمعلومات الموثوقة والمصدقية، وهي على قدر كبير من المسؤولية وتهم قطاعات كثيرة في المجتمع الفلسطيني.

المهندس سعادة حمودة - مدير عام الادارة العامة للتخطيط في وزارة التربية والتعليم العالي

العمل الاحصائي هناك رضا كبير عنه. ولو أردنا ان نقترح شيئا فادعو الى توحيد البيانات والاحصاءات في جميع فلسطين بحيث يكون مصدرها واحدا، وهذا الامر يندرج في اطار مخطط الجهات ذات العلاقة. جهاز الاحصاء لا أحد يستطيع المزادة عليه فوضعه جيد ويسير وفق برامجه ومخططاته بالتعاون مع كل الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وعلاقة الاحصاء الفلسطيني بالمؤسسات الاحصائية الاممية ممتازة وله وضعية ومكانة مرموقة. والحق يقال ان الجهاز الاحصائي الفلسطيني نشيط جدا في كافة مجالاته، وهذا لا يعني أنه ليس بحاجة الى تطوير وخاصة في عمله مع الكثير من الوزارات والمؤسسات بهدف توحيد الاحصاءات وتنظيمها.

النائب الدكتور عبد الرحيم برهم - مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي



اصدار هذه الاحصاءات بشكل دوري لكي تكون متوفرة لدى صانع القرار والمشرع الفلسطيني. وبالنسبة لجودة البيانات والارقام فهناك معايير دولية لجودتها، ويجب على الاحصاء الفلسطيني بذل قصارى جهده ليكون الرقم الاحصائي دقيقا جدا وأقرب ما يكون الى الواقع. وهناك نقطة أخرى مهمة جدا سأبذل جهدي في دعمها وتقويتها وهي السجلات الادارية، بمعنى الاحصاءات الناتجة عن السجلات الادارية في الوزارات أو المؤسسات المختلفة وأهميتها تكمن في مدى متانتها وقوتها وموثوقيتها حتى توفر لنا ارقاما أقرب الى الواقع وتخفف على الجهاز التكلفة في كثير من الامور.

لو كنت رئيسا للاحصاء المركزي الفلسطيني لعملت جاهدا على اصدار الاحصاءات الدورية وضمان ان تصل الى المشرع وصاحب القرار، مثل الاحصائيات التي تتعلق بالقوى العاملة من بطالة وعمالة ومعدل أجور، وهذه الاحصائيات أو ما شابهها المتعلقة بالعمال من الاحصاءات الضرورية ويجب الحفاظ على اصدارها بصورة دائمة، وكذلك الاحصائيات السكانية والاجتماعية والمتعلقة بالتعليم، وغيرها من القطاعات. وهناك الاحصاءات الاقتصادية التي يحتاجها البلد من اجل ادارة العملية الاقتصادية، فلو كنت رئيسا لجهاز الاحصاء لحرصت على انتظام

زهيرة كمال - أمين عام حزب فدا



بيانات ومعلومات حول نتائج مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومن هنا كان العنف الاسري يقاس لأول مرة ليس فقط لدى المرأة وانما الرجال والاطفال وكبار السن أيضا. ربما يكون من الافضل ان تبرز في كل قطاع المسائل العامة في المسوحات التي تخص هذا القطاع بعينه، فمثلا عندما يكون هناك مسح عن الفنادق من الجيد أن نرى عمل المرأة في هذا القطاع وكيف يمكن زيادته، في حين ان أصحاب الفنادق قد يهتمون أكثر بنوعية الخدمات المقدمة وتأثيرها على زيادة السياحة.

أولا، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني من أفضل المؤسسات القائمة، وان كنت رئيسة له فهذا سيكون فخرا لي ولكل شخص يرأس هذا الجهاز، باعتبار انه مؤسسة تقدم معلومات وبيانات لكل الشعب الفلسطيني، وتتعاون مع الباحثين ومستخدمي البيانات. وفي نفس الوقت عندها درجة عالية من المصدقية والشفافية وأيضا النزاهة... وعلى رأسها امرأة. وبالتالي لا أعرف حجم الاضافة الجديدة التي قد أضيفها، وربما تكون باتجاهات التنمية، فمن الممكن اضافة أشياء تنموية مع تسليط الضوء حول مشاركة المرأة حيث ان ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل وفي اتخاذ القرار خسارة للشعب الفلسطيني، ويمكن للشعب الفلسطيني ان ينمي امكاناته ومصادره بزيادة مشاركة المرأة، وبالتالي ممكن ابرز هذه القضايا بطريقة واضحة أكثر. وجهاز الاحصاء المركزي كان عنده خلال الفترة الاخيرة

د. عبد الرحمن التميمي - مدير عام مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين



نسبيا الاحصاء المركزي الفلسطيني من المؤسسات الرائدة ولو أنه أفترض أن أكون رئيسا لجهاز الاحصاء الفلسطيني سأقوم بنفس العمل الذي يعمله حاليا، فالاحصاء المركزي يقوم بدور رائع في ظل الظروف الموجودة في هذا البلد وفي ظل المؤسسات الشبيهة، ومن ناحية علمية، المعلومات والمسوحات والاحصاءات والبيانات التي يصدرها الاحصاء المركزي الفلسطيني، لا تستطيع الكثير من مراكز الاحصاء في الدول المجاورة أن تصدر أو تنتج شبيها لها أو مثلها. ومع ان هناك بعض الاحصاءات أو نتائج بعض المسوحات تصدر متأخرة الا انها تشكل مادة للبحث العلمي بغض النظر عن مدى استعمال المعلومة في وقتها، وتوجد ظروف تحكم أحيانا اصدار المعلومات والبيانات، وخصوصا ان مجتمعنا بشكل عام مجتمع لا يجب ان يعطي معلومة، وهذه من اهم الصعوبات التي تواجه أي باحث في جهاز الاحصاء أو في الجامعات، فمجتمعنا هو مجتمع لا يؤمن أصلا بالمعلومة وبالتالي يعطي معلومات انطباعية غير حقيقية.

طالب تلحمي يحقق انجازا علميا

اقليميا بجهاز ينظم عمل مضخة المياه



الطالب محمد لافي يتوسط مدير المدرسة والمدرس المشرف على المشروع خالد بركات

ذلك (اي الجريان) بشكل حر نسبياً. ان دفع هذا الصمام يؤدي الى اغلاق دارة كهربائية وهذه الدارة هي مضخة الماء الكهربائية المتصلة بالكهرباء. ويستمر اغلاق الدارة (اي تشغيل المضخة الكهربائية) ما دام هناك جريان ماء وفي حال توقف الجريان يعيد نابض وجاذبية الارض الصمام الى وضعه السابق وهذا يعني فتح الدارة الكهربائية، اي توقيف تشغيل المضخة الكهربائية".

خصائص الجهاز

يتمتع هذا الجهاز المنظم لعمل مضخة الماء الكهربائية بمجموعة من الخصائص والسمات اهمها:

- 1 - صغر الحجم: فحجم هذا الجهاز صغير جداً اذ لا يمكن ان يتجاوز طوله 15سم وقطره اقل من 4 سم .
- 2 - خفة الوزن: فوزن الجهاز لا يتجاوز 500 غرام .
- 3 - توفر مواد الخام: حيث يتكون بالأساس من مواد متوفرة في كل مكان.
- 4 - مواد الخام رخيصة: وهذا يؤدي لان يكون ثمن الجهاز رخيصاً جداً.
- 5 - بساطة الجهاز: والبساطة تعني بالضرورة درجة عالية من الاعتمادية.
- 6 - سهولة تركيب الجهاز: فهو لا يحتاج لمختص لتجميعه بل يستطيع اي انسان ان يقوم بذلك.
- 7 - سهولة صيانة الجهاز: ذلك لأنه يتكون من قطع بسيطة ومتوفرة بكثرة، ويستطيع الانسان العادي ان يقوم بصيانة الجهاز.
- 8 - مقاومة الصدمات والظروف القاسية: وذلك لان الجهاز يتألف من قطع معدنية تتحمل الصدمات والظروف القاسية مثل الحرارة والامطار. ويقول بركات: "تم تصميم نموذج مكبر للجهاز بالإضافة للجهاز نفسه. وهو يهدف الى توضيح مكونات الجهاز وآليات عمله بصورة اقرب ما تكون للواقع ولكن بشكل تسهل ملاحظته. وكذلك فان هذا النموذج المكبر يسمح لمن يريد ان يلمس بيديه الجهاز ومكوناته مما يساعد على فهمه بشكل افضل".

اثناء النهار لان انقطاع المياه مع استمرار تشغيل مضخة الماء الكهربائية (ماتور الماء) يؤدي الى تلف الاخيرة. كما ان استمرار تشغيل مضخة الماء الكهربائية بعد امتلاء خزانات الماء يؤدي الى الاضرار بالمضخة ان لم يؤد الى تلفها الفوري. وقبل (الانقطاع) أو (الامتلاء) لا بد وان يكون قد تم التشغيل اصلاً، فما السبيل الى حل هذه المعضلة؟".

هدف المشروع

يهدف هذا المشروع الى حل هذه المعضلة من خلال تصميم جهاز بسيط ينظم عمل مضخة الماء الكهربائية، بحيث يقوم بالمتابعة والسهر بدلاً منا وذلك لتشغيل المضخة الكهربائية اذا كان هناك ضخ للماء في الشبكة ومن ثم ايقاف تشغيل هذه المضخة اذا توقف ضخ الماء في الشبكة او اذا امتلأت خزانات الماء الخاصة بنا. وهذا يعني تجنبنا غناء السهر والذي في كثير من الحالات يمتد حتى الصباح وما يترتب على ذلك من ارهاق وتعب ويجنبنا ايضا المتابعة المستمرة اثناء النهار لصنوبر مياه الشبكة، بل واحيانا تركه مفتوحاً لمعرفة اذا ما كان هناك ضخ مياه في الشبكة ام لا.

يقول بركات: "ان عدم المتابعة والسهر يعني في كثير من الاحيان عدم ملء الخزانات وهذا يتطلب الدفع لأصحاب صهاريج الماء ما يعني نفقات اضافية. كذلك فإن تشغيل مضخة الماء الكهربائية، وعدم متابعتها يعني في كثير من الاحياء تلفها لان لا احد سوف يوقف تشغيلها اذا توقف ضخ المياه في الشبكة او اذا امتلأت الخزانات بالماء. وهذا (أقصد تلف

بينما يرى المربي جوابرة، ان المشكلة ايضا عربية، لذلك اكتسب هذا المشروع اهمية، ومتابعة، حتى فوزه في المسابقة. ورغم سعادة لافي بالفوز، الا انه قال انه لا يفكر بمتابعة الدراسة في مجالات مثل هذه، بل يسعى لدراسة الطب.

مسوغات مشروعاً..!

وقال المربي خالد بركات الذي تابع خطوات المشروع منذ البداية عن مسوغات هذا الاختراع: "لقد كانت الظروف الاستثنائية والقاسية التي يعيشها الناس في بلادنا سبباً لكثير من الافكار والتصورات التي كان هدفها دوماً وما زال واحداً وهو: ايجاد الحلول لهذه المشكلات والصعاب، أو لبعضها على الاقل. لقد مثلت مشكلة تزويد الناس بمياه الشرب واحدة من اعقد المشكلات. ولان المحتل هو الذي يتحكم في كميات المياه التي نحصل عليها وهي دائماً أقل من الحد الأدنى الضروري لاستمرار حياة طبيعية، فقد فرض ذلك على الجهات المختصة في معظم مناطق الوطن ان تضع برنامجاً زمنياً لضخ المياه الى الاحياء والتجمعات السكنية في كل منطقة من المناطق المختلفة وذلك لضمان توزيع كميات المياه المتوفرة على كل المواطنين. وهذا الاجراء بدوره فرض على المواطنين استخدام مضخات الماء الكهربائية لا يصلح الماء الى خزانات المياه الموجودة على اسطح البيئات لان الضخ من المصدر عادة لا يكون كافياً لذلك".

واضاف: "ان استخدام مضخات الماء الكهربائية اقترن بالسهر اثناء الليل او المتابعة المستمرة

الفترة من 2011/11/30-27 في جامعة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة.

والمشروع الفائز هو تصميم جهاز لتنظيم عمل مضخة الماء الكهربائية، من تصميم واعداد الطالب: محمد عثمان لافي احد طلبة الصف الثاني عشر الفرع العلمي، واشرف ومتابعة المعلم: خالد بركات.

فوز على ثلاث مراحل

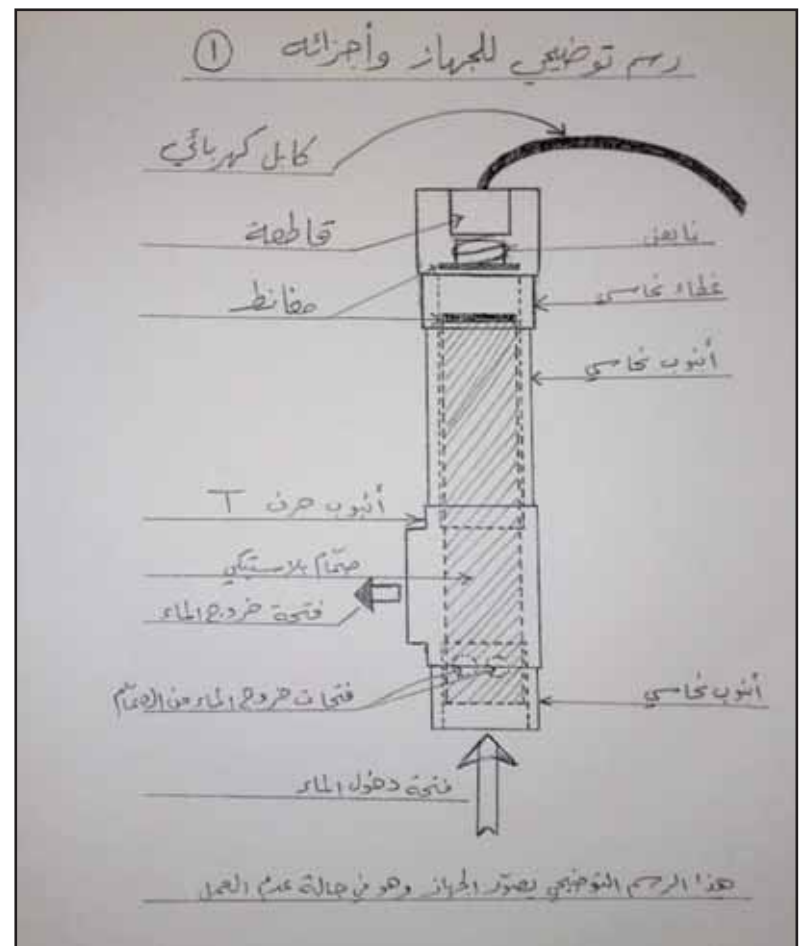
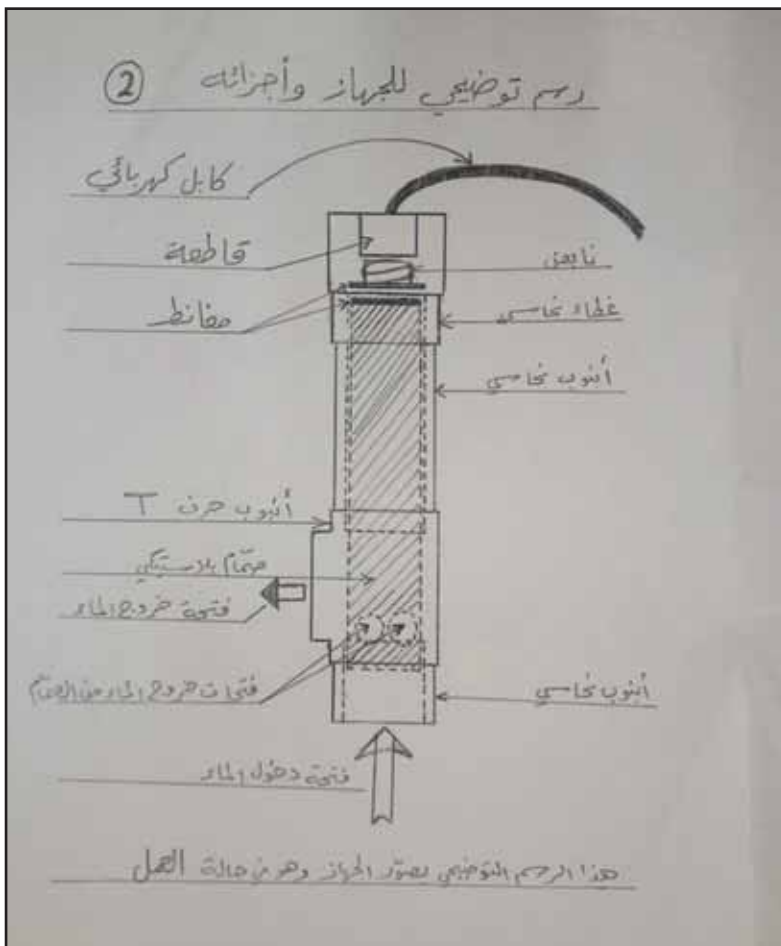
وقال المربي محمود جوابرة مدير المدرسة، ان هذا المشروع، حقق فوزاً على ثلاث مراحل، فأولاً فاز على مستوى المحافظة في مسابقة للمدارس شارك فيها 37 مشروعاً، ثم فاز على مستوى الوطن في مسابقة شارك فيها 140 مشروعاً.

وشدد جوابرة، على اهمية تبني الطلاب الموهوبين، مشيراً الى معضلة، تتعلق بالمتابعة، قائلاً، ان الطلاب الموهوبين عادة ما يكونون من المتفوقين اكاديمياً، فلذلك، يتابعون دراستهم في مواد مثل الطب، ولا يتابعون دراستهم في مجال التقنيات.

الطب اولاً..!

وقال الطالب الفائز محمد عثمان لافي، انه سعيد جداً بفوزه، وبمساندة المدرسة ومديريها والمدرسين له، مقدماً شكراً لهم جميعاً، ومثمناً دعمهم.

وتحدث عن ان "الحاجة هي ام الاختراع" لذلك كان التوجه لاختراع هذا الجهاز المتعلق بتنظيم مضخة الماء الكهربائية، فمشكلة المياه في فلسطين، مشكلة اولى وشائعة.



تعاملات ضعيفة وحركة محدودة لمؤشر القدس في ظل انحسار الصفقات المؤسسية

ملخص أداء الأسبوع

البيان	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	نسبة التغير	المعدل اليومي للأسبوع الحالي 2011	المعدل اليومي لسنة 2010	نسبة التغير
عدد الأسهم	3,695,705	4,285,216	-13.76%	739,141	925,769	-20.16%
القيمة بالدولار	8,084,732	19,477,119	-58.49%	1,616,946	1,812,082	-10.77%

مؤشرات البورصة وأكثر الربح

المؤشر / فلسطين	الافتتاح	الإغلاق	التغير	رمز الشركة	الافتتاح	الإغلاق	التغير
القدس	470.95	465.64	-1.13%	WATANIYA	1.12	1.21	8.04%
البنوك و الخدمات المالية	92.93	91.73	-1.29%	GCOM	0.55	0.59	7.27%
الصناعة	64.44	64.13	-0.48%	PIIC	1.45	1.53	5.52%
التأمين	43.55	43.41	-0.32%	RSR	2.70	2.83	4.81%
الاستثمار	21.05	21.00	-0.24%	ABRAJ	1.05	1.10	4.76%
الخدمات	48.90	49.30	0.82%	AQARIYA	0.63	0.66	4.76%

الشركات الأكثر نشاطاً خلال الأسبوع

الشركة	عدد الأسهم المتداولة	القيمة بالدولار	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	نسبة التغير	أسعار 52 أسبوع	
						أعلى سعر	أدنى سعر
PALTEL	596,689	4,359,521	5.25	5.18	-1.33%	5.55	4.95
JREI	970,000	921,500	0.95	0.95	0.00%	0.99	0.90
PADICO	583,649	583,925	1.01	1.00	-0.99%	1.34	0.98
BOP	197,582	554,221	2.85	2.80	-1.75%	3.70	2.80
WATANIYA	416,819	463,438	1.12	1.21	8.04%	1.44	1.10
ISBK	381,763	289,328	0.79	0.80	1.27%	0.93	0.75
PIIC	141,181	287,098	1.45	1.53	5.52%	1.92	1.19
RSR	52,000	207,559	2.70	2.83	4.81%	3.00	2.62
BPC	34,208	144,279	3.00	3.00	0.00%	3.75	2.85
GCOM	129,463	75,305	0.55	0.59	7.27%	0.85	0.41

حياة وسوق
تراجح مؤشر القدس في مستوى ضيق لم يبتعد كثيراً عن 1.00٪ منخفا عن اغلاقه الأسبوعي السابق، واقتصرت تحركات بعض الأسهم القيادية بمدى تداولات أقل خلال الأسبوع الماضي، وسط انخفاض في قيمة تعاملاتها لانحسار الصفقات المؤسسية مقارنة بمثلتها في الأسبوع الذي سبقه. وفي البورصة، استأثر سهم شركة الاتصالات الفلسطينية PALTEL بأكثر من 53٪ من مجمل قيمة الأسهم المتداولة خلال الأسبوع لتصل إلى 4.36 مليون دولار، رفعت منها تنفيذ صفقة مؤسسية في بداية الأسبوع و صفقة أخرى في نهايته، بينما تراجع السهم بنسبة 1.33٪ مقارنة باغلاقه السابق مغلقا عند المستوى 5.18 دينار. فيما سيعقد مجلس ادارة الشركة اجتماعا له بتاريخ 2011/12/15، لمناقشة الموازنة المقترحة للعام 2012.

وشكلت تداولات سهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO ما نسبته 7.22٪ من قيمة تعاملات البورصة لهذا الأسبوع اثر تداولات بلغت قيمتها 0.58 مليون دولار، من خلال تحرك ضيق للسهم أنهاه عند المستوى 1.00 دولار منخفا بنسبة 0.99٪.

في سياق آخر، استعرض مجلس ادارة «باديكو القابضة» في اجتماعه الذي عقده بتاريخ 2011/12/5 مسيرة الشركة وخططها المستقبلية مع رؤساء مجالس الشركات التابعة، وفي نفس قطاع الاستثمار، نشطت تعاملات سهم شركة فلسطين للاستثمار الصناعي PIIC خلال الأسبوع من خلال تعاملات بلغت قيمتها 0.29 مليون دولار حقق من خلالها مكاسب ملحوظة بمقدار 5.52٪ مغلقا عند المستوى 1.53 دينار.

وفي قطاع البنوك والخدمات المالية، تراجع سهم أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية - بنك فلسطين BOP - بنسبة 1.75٪ منها تعاملاته التي بلغت قيمتها 0.55 مليون دولار عند المستوى 2.80 دولار. يذكر أنه من المقرر أن يعقد مجلس ادارة البنك اجتماعا له بتاريخ 2011/12/11.

على صعيد آخر، ارتفعت قيمة تداولات سهم البنك الاسلامي الفلسطيني ISBK لتصل إلى 0.29 مليون دولار خلال الأسبوع، ارتفع من خلالها السهم بنسبة 1.27٪ ليغلق عند المستوى 0.80 دولار في نهاية الأسبوع.

على صعيد آخر، لوحظت تداولات نشطة على سهم شركة مصايف رام الله RSR بقيمة 0.21 مليون دولار، حقق من خلالها السهم ارتفاعا بنسبة 4.81٪، ليغلق عند المستوى 2.83 دينار. أما في قطاع الصناعة، فنشطت تداولات سهم شركة بيرزيت للأدوية BPC أيضا لتصل إلى 0.14 مليون دولار، فيما أنهى الأسبوع مغلقا عند مستوى اغلاقه الأسبوعي السابق عند المستوى 3.00 دينار.



قادة الاتحاد الأوروبي في صورة تذكارية على هامش قمتهم التاريخية الأسبوع الماضي في بروكسل التي فشلت في وضع سياسة موحدة لمعالجة أزمة الديون. (أ.ف.ب)

شبح الانقسام يحوم حول أوروبا رغم الاتفاق على «اتحاد مالي»

200 مليار دولار إلى صندوق النقد لمساعدة منطقة اليورو

تنظيم شؤون الدول المعنية وذلك من خلال هذه الاتفاقية الجديدة. وذكرت المستشارية الألمانية أن الهدف الآن يتمثل في جعل الاتفاقية في وقت لاحق جزءاً من الاتحاد الأوروبي، على غرار ما حدث مع اتفاقية «شنغن».

ومن المنتظر أن تكون هذه القواعد الجديدة ملزمة، وهي تتيح سلطات أوسع للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بانضباط الميزانية في الدول الموقعة على الاتفاقية، كما أنها تتيح مجالاً أوسع لتحرك سياسي مشترك لتحقيق هذه الأهداف. وأضافت ميركل «سنخلق اتحاداً مالياً جديداً بالنسبة لليورو، والذي سيمثل في الوقت نفسه اتحاداً نقدياً مستقراً».

انقسام أوروبا الى مجموعتين

ولكن الاتفاق، كما وصفه خبراء، أرخ لانقسام أوروبا إلى مجموعتين في خلاف بشأن إقامة اتحاد مالي أكثر ترابطاً للمحافظة على اليورو، بعد أن اتفقت أغلبية كبيرة بقيادة ألمانيا وفرنسا على المضي قدماً في معاهدة منفصلة وتركت بريطانيا معزولة.

البنك المركزي الأوروبي

وعلى صعيد دور البنك المركزي الأوروبي في شراء السندات الأوروبية، قال مصدران في البنك المركزي الأوروبي إن البنك سيبقي مشترياته من سندات حكومات منطقة اليورو محدودة في الوقت الراهن، ولن يتخذ إجراءات أخرى للتصدي للأزمة. لكن القلق استمر في أسواق السندات، حيث تراجعت فوائدهم الإقراض بين البنوك، لكن عوائد السندات العشرية الإيطالية ارتفعت إلى نحو 6.5 في المئة.

وكان قادة منطقة اليورو قرروا تعزيز موارد صندوق النقد الدولي بمستوى 200 مليار يورو لتمكينه في المقابل من مساعدة منطقة اليورو، غير أن ذلك لن يكون كافياً لتسوية أزمة الديون.

وأعلن القادة في ختام اجتماع عقده في بروكسل أن «منطقة اليورو والدول الأعضاء الأخرى (في الاتحاد الأوروبي) ستدرس وتؤكد في غضون 10 أيام مسألة تقديم موارد إضافية تصل إلى حد 200 مليار يورو لصندوق النقد الدولي على شكل قروض ثنائية».

وأوضح القادة الأوروبيون أن هذا الإجراء سيسمح بمنح «صندوق النقد الدولي الموارد الملائمة لمواجهة الأزمة»، واختتموا: «نأمل في ورود مساهمات موازية من الأسرة الدولية».

وكالات أكد خبراء انه رغم اتفاق الاتحاد المالي الذي وقعته دول منطقة اليورو بالإضافة إلى 6 دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبي «لا يزال هنالك الكثير الذي يجب عمله لحل أزمة اليورو المستفحلة».

وبهذا الاتفاق تكون منطقة اليورو قد خطت أولى خطوات تحقيق الاتحاد المالي الذي سيضاف إلى الاتحاد النقدي، مقتربة بذلك من «الاتحاد النقدي المثالي» الذي قال كبار اقتصاديي العالم إنه شرط لازم لنجاح أي وحدة نقدية. ويستدعي الاتفاق الذي وقعته دول منطقة اليورو الـ17 و6 دول من الاتحاد الأوروبي وعارضته بريطانيا وثلاث دول أخرى أن تتخلى الدول الموقعة عن قرارها السيادي بشأن قرارات الميزانية والإنفاق لصالح المفوضية الأوروبية. وبناء على الاتفاق ستقوم المفوضية الأوروبية بدور المشرف والمراقب على ميزانيات الدول الأعضاء، وتعاقد بشكل تلقائي الدول التي تفوق ميزانياتها العجز المسموح به والمقرر بـ3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ميركل: لا خطر على وحدة الاتحاد

وأعربت المستشارية الألمانية أنغيلا ميركل عن اعتقادها بأن الاتفاقية الجديدة التي توصل إليها معظم زعماء الاتحاد الأوروبي لا تشكل خطراً على وحدة الاتحاد الأوروبي. وأوضحت ميركل في تصريحات لها أنه «لم يكن ممكناً أن نخرج بحلول توافقية ضعيفة بل كان يتعين علينا أن نقرر قواعد صارمة». ورأت ميركل أن رفض أربع دول في الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها بريطانيا لهذه الاتفاقية «لن يمنع أوروبا من مواصلة التحرك المشترك في العديد من القضايا الأخرى». وأضافت أن البريطانيين تبنوا منذ البداية خيار الخروج من اليورو «ونحن على علم بهذا الموقف».

ووصفت المستشارية الألمانية القرارات التي اتخذها الزعماء بأنها «مهمة بالنسبة لليورو، فهي تتعلق بالبداية في إنشاء اتحاد مالي»، وتتضمن هذه القرارات في المقام الأول وضع حد للدين العام لكل الدول، وفرض عقوبات تلقائية بحق الدول المخالفة. وأعربت ميركل عن رضاها بشكل كبير عن هذه النتيجة، حيث قالت «اتفقنا على تجنب الحلول التوافقية الضعيفة فيما يتعلق باليورو، ونجحنا في ذلك». وأشارت ميركل إلى أن كل شخص في العالم سيرى «أننا تعلمنا من أخطاء الماضي، وأن المصادقية أصبحت كبيرة». وأضافت أن المفوضية الأوروبية والمحكمة الأوروبية ستتمكنان بشكل أفضل من

مصطلح اقتصادي

برعاية..



شركة فلسطين

لتمويل الرهن العقاري

الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية على أساس توفير الخدمة المصرفية الإسلامية وذلك بطريقتين:

أ - افتتاح بنوك إسلامية تتبع البنوك الأصلية في الإدارة والملكية ومنفصلة عنها حسابياً وقد تحمل أسماء مختلفة عن البنك الأصلي.
ب - تقديم خدمات المعاملات الإسلامية من خلال البنك الاعتيادي حيث تكون تحت رقابة شرعية، غالباً رجل دين إسلامي أو مجمع فقهي وهو الأكثر انتشاراً والذي يخضع لرقابة من قبل هيئة إسلامية.

يمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى قسمين رئيسيين:

1 - خدمات مصرفية ائتمانية: يتم تنفيذها كعمليات استثمارية وهي بديلة للخدمات الائتمانية المحسوبة بالفائدة في البنوك العادية وهي:

المرابحة: نوع من أنواع البيوع وهي بيع بضاعة بنفس السعر التي اشتراها بها البائع مع إضافة ربح معلوم بنسبة من سعر الشراء أو مبلغ اضافي محدد مسبقاً بناء على وعد بالشراء من العميل.
الإجارة: وهو شراء العقارات السكنية أو التجارية أو أي سلعة أخرى كالسيارات مثلاً بقصد تأجيرها لمستأجر لفترة معلومة متفق عليها، وحسب التعريف الشرعي هي إجارة أعيان بعقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم.

الإجارة المنتهية بالتمليك: وهو أن يقوم البنك بشراء عقار ومن ثم توقيع عقد اجارة منته بالتمليك مع مستأجر لمدة محددة عند انتهاء هذه المدة يقوم المصرف بنقل ملكية العقار إلى المستأجر.
الإجارة الموصوفة بالذمة: وهذا النوع شبيه بالنوع السابق لكنه ليس في عقار وإنما إيجار المنفعة لمنقولات مثل سيارة موصوفة وصفاً دقيقاً يمنع الجهالة والاختلاف بين المصرف الإسلامي والعميل.

الاستصناع: عقد الاستصناع هو عقد يبرم مع جهة مصنعة بحيث تتعهد بموجبه بصنع سلعة ما وفقاً لشروط معينة يفرضها المصرف "البنك الإسلامي" وعند حلول الأجل يقدم الصانع منتجا "يقبله المصرف في حال وافى الشروط المطلوبة" بعد ذلك يبيعها البنك على أنها سلعة خاصة "مصنعة محلياً"، وفائدة البنك هو المبلغ الزائد على التكلفة الكلية للسلعة.

المشاركة: أن يقدم طرف المال، بينما يدير الطرف الآخر المشروع على شرط أخذ مبلغ اضافي من صافي الربح مقابل المجهود وسمي بالمشاركة لأن شرطه مشاركة الطرفين للربح والخسارة كما يحق لأي من الأطراف أن يبيع مساهمته لطرف ثالث خلال مدة العقد.

القرض الحسن: هو قرض يدفعه المصرف وفق شروط معينة متفق عليها ولا يتقاضى المصرف أي زيادة عند سداد المبلغ من قبل المقترض.

2 - خدمات مصرفية لا تشمل عمليات ائتمانية: وهي على سبيل المثال:

الحسابات الجارية: وهي خدمة توفرها المصارف الإسلامية كما هي في المصارف العادية.

الودائع لأجل: وهي تختلف اختلافاً جذرياً عن مثيلاتها في البنوك العادية التي تضمن أصل الوديعة والفائدة عليها، حيث إن المصارف الإسلامية تضمن الأصل وغير مشروطة بنسبة محددة وإنما يكون دور المصرف كوكيل للمودع في مواجهة المستخدمين لهذا المال.

المال العالمية

محمد عارف

وإنشائه أول المساكن والمخابز والورش والقرى، وحتى «أور»، أول المدن في التاريخ، و«بابل» أول عاصمة امبراطورية «متربوليس».

ويتحدث غرايبر بإعجاب كبير عن النظام الاقتصادي الإسلامي الذي حرّم «الربا» وبرهن على أن ذلك لا يضعف النمو التجاري، ولم يعرقل حتى تطور أدوات الإقراض المعقدة، بل بالعكس، ازدهر كلاهما منذ القرون المبكرة لحكم الخلفاء. وكانت أدوات الإقراض من الأهمية بحيث كان التجار يميلون إلى حفظ مالهم بادخار الصكوك وتبادلها في المعاملات اليومية بدلاً من النقود. وكان يجري تظهير «الصكوك» وتحويلها، والتعامل برسائل الاعتماد «السفتجة» عبر المحيط الهندي وحتى الصحارى الكبرى. و«كانت أوراق التعهدات تعمل بشكل مستقل عن الدولة، ولم تصبح قط نقوداً ورقية، ولم تستخدم لدفع الضرائب، وبقيت قيمتها قائمة على الثقة والسمعة». ويمكن في حال الإخلال بها التوجه للمحاكم الإسلامية، «إلا أن تكليف شاعر بتأليف قصيدة تدم المدين قد يكون له تأثير أكبر!»

وعززت شبكات الثقة انتشار الإسلام، وامتدت مع قوافل المسلمين «مقيمة الهياكل الارتكازية للتعاليم الشرعية، ووسائل إنشاء العقود واستعادة الديون، وتأسيس القطاع المصرفي القادر على تخليص رسائل الائتمان أو تحويلها». وبلغت الثقة حداً «أسطورياً» بين التجار المسلمين «الذين كانوا يتجنبون العقود المثبتة قانونياً مفضلين ختم المعاملات بالمصافحة اليدوية والتطلع إلى السماء».

و«كل من يتبع الحق يبدع الحياة» حسب المثل السومري، الذي قد يفسر مكانة كتاب «الدّين» كأحد أهم المؤلفات الصادرة في العام الحالي. يذكر ذلك بول ميسن، المحرر الاقتصادي لـ«بي بي سي» الذي رصد كيف تعيد شهادة غرايبر عن

بلاد ما بين النهرين «صياغة تفكير الشركات وصنّاع القرار». وقد نبأ بالنتفاؤل إذا قلنا إن إعادة صياغة الاتفاقية الأوروبية التي قررتها أخيراً ألمانيا وفرنسا ستوقف ذوبان الديون والأسواق المصرفية. فالقصة بدأت، حسب عالم الاقتصاد الأميركي بول كروجمان في السنوات السابقة التي قادت عام 2008 إلى انهيار النظام المصرفي، والتراكم السريع للديون في أوروبا كما في أميركا.

وكان أغلب الديون قد ذهب ليس للحكومات، بل إلى القطاع الخاص، وجرى معظم الإقراض ضمن بلدان الوحدة، حيث تدفقت الاستثمارات من ألمانيا إلى جنوب أوروبا، وكان الاعتقاد السائد بأنها طالما كانت بعملة «اليورو» فلن تتعرض للخطر. وعندما انفجرت فقاعة الديون، بدأت بالعقارات في أميركا، وسارع زعماء المصارف الأوروبية إلى المطالبة بوقف الإنفاق والتكشف

حتى من النمسا وفنلندا، غير المدينتين وغير المعروفتين بالإسراف في الإنفاق. ومع الكشف والهوس المَرَضِي للمصارف المركزية بالتضخم أصبح من المستحيل للبلدان المدينة التخلص من فخ الديون، وبدأ انهيار المالي للمصارف. ويتمنى كروجمان، الحاصل على «نوبل» في الاقتصاد، أن يغير الأوروبيون مسلحهم قبل فوات الأوان، لكنه لا يعتقد بأنهم سيفعلون ذلك، «وستتبع أميركا مصيرهم إلى هاوية الدمار».

يقول المثل السومري «أن تكون ثرياً وتطلب المزيد إهانة للإله». ولا إهانة أشد من التي وجهها بوش وفئة من «رأسمالين بروتستانت» مهووسين، حسب غرايبر، ب«شن الحرب على العراق الذي يسمونه فيما بينهم بابل، باعتباره مهد شريعة الإعفاء من الديون، والاقتصاد التجاري المتحرر من الربا». والآن نعرف أن تحرير ضحايا الربا، ورهائن الدّين، وليس تحرير النقود، هو الذي يوقف الكارثة. ف«أمارغي»، يا زعماء الغرب، تعني الحرية. تعلموا السومرية!

«العودة إلى الأم». هذا هو الحل الذي ابتكره قبل خمسة آلاف عام السومريون، سكان العراق القديم. وعبرة «العودة إلى الأم» هي الأصل اللغوي لعبارة «إعلان الحرية» والتي تعني لدى السومريين «الإعفاء من الديون». يروي تفاصيل ذلك كتاب صدر حديثاً بالإنجليزية عنوانه «الدّين»: خمسة آلاف عام الأولى». ويذكر مؤلف الكتاب، ديفيد غرايبر، وهو عالم أنثروبولوجيا أميركي، أن الدّين ارتبط بالعنف، ونشأ في الأصل عن الربا الذي كان يؤدي إلى افقار المزارعين فيضطرون في مواسم القحط والكوارث الزراعية إلى رهن ممتلكاتهم، بدءاً بالحبوب والمعز والأثاث، ثم يرهنون مزارعهم ومنازلهم، وحتى أطفالهم وزوجاتهم وأنفسهم، حيث يصبح الجميع رهائن يعملون لصالح الدائن حتى يوفوا دينهم.

و«ديون الفقير تحط من شأنه، ما يُنتزع من فمه يدفع لأداء الدين». يقول ذلك السومريون الذين كانوا يهجرون مزارعهم هرباً من هذا المصير.

وكان ملوك سومر، ومن بعدهم ملوك بابل، يعلنون دورياً الإعفاء العام من الديون خشية أن يؤدي هروب المزارعين إلى انهيار المجتمع. وجزت العادة أن يعلن كل ملك جديد يتولى السلطة عفواً عاماً عن جميع الديون، باعتبار ذلك واجبه الأساسي في إعادة بناء المجتمع، حيث يلغي الديون بالكامل، باستثناء التجارية منها، ويعيد جميع الأراضي إلى مالكيها الأصليين، ويفك أسر الرهائن ليعودوا إلى عوائلهم. عملية تحرير رهائن الدين تعني حرفياً «العودة إلى الأم»، ومنها جاءت كلمة الحرية «أمارغي» والتي استخدمها السومريون لأول مرة في التاريخ، وأدخلوا مفهوم «الحرية» إلى جميع اللغات.

ويقول المثل السومري «كل ما يملكه الفقير لا يعادل القهر». يجهل ذلك كبار علماء الاقتصاد الغربيين الذين يغفلون منذ آدم سميث حقيقة أن الديون نشأت قبل النقود، وليس العكس. ويشير ديفيد غرايبر إلى أن علماء الأنثروبولوجيا أدركوا منذ قرن تقريباً أن نظام الدّين، والجدال، وحتى حساب المدفوعات، نشأت قبل النقود بوقت طويل، وكان آدم سميث يعتبر تاريخ الاقتصاد بدأ مع المؤرخ الإغريقي هوميروس. «ونعرف الآن من الوثائق المصرية والعراقية القديمة أن نظام الإقراض الذي يسمى في الوقت الحالي نقوداً افتراضية، سبق ذلك بالآلاف الأعوام. والنقود أوجدتها في الحقيقة البيروقراطيون لمتابعة وضع الموارد، وانتشارها غير المتساوي، ولم تحل النقود قط محل أنظمة الإقراض».

ويثير الدهشة كيف يؤرخ معظم علماء الغرب للاقتصاد بسك النقود والسبائك حتى في عصر النقود الإلكترونية أو «الافتراضية» حيث «تجري الحياة الاقتصادية في الواقع في مجتمعات وأسواق حقيقية، وكل شخص قد يكون مديناً لكل شخص آخر بعشرات الطرق، ومعظم المعاملات تجري من دون استخدام نقود».

وليس صدفة أن يكتشف ذلك علماء الأنثروبولوجيا، وهو العلم الذي يدرس الإنسان، عبر الحدود والحوازج الزمنية والمنهجية القائمة بين العلوم المختلفة. والعراق هو الموقع «اللوجستي» لرؤية تطور المجتمع الإنساني، حيث يمكن مشاهدته ميدانياً بشق مقطع عرضي في أي من التلال المتناثرة عبر السهوب، من كهف «شنادير» قرب راوندوز شمال العراق، حيث عاش إنسان النياندرتال، وحتى زقورات «أريدو» في أقصى الجنوب، حيث ولدت اللغة وفن العمارة. وكالطبقات الجيولوجية التي تؤرخ لعصور مختلفة، تكشف طبقات التلأل عن تراكم الحضارات، وتحمل بصمات الإنسان، منذ خروجه من الكهوف،

ميركل: تعلمنا من أخطاء الماضي .. والمصدقية «أصبحت كبيرة»



رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون (يساراً) ونظيره الهولندي مارك روني خلال لقاء عمل على هامش القمة الأوروبية التي خرجت فيها بريطانيا عن آلية المعالجة الأوروبية لازمة الديون.

لا يعتبر الحل المثالي في مواجهة الأزمة، لأن قدرة تدخل صندوق النقد الدولي في منطقة اليورو ستبقى محدودة. وأقر رئيس منطقة اليورو، جان كلود يونكر، بأن «هذا ليس حلاً سحرياً»، مضيفاً في صحيفة «لوموند» أن «القسم الأكبر من الجهود يجب أن تتكفل به الدول أعضاء منطقة اليورو».

«بونديسبنك» يخفض توقعاته للنمو في ألمانيا

وخفض البنك المركزي الألماني توقعاته للنمو للعام المقبل لأكثر اقتصاداً في أوروبا وسط مؤشرات على أن قطاع تصدير الآلات الرئيسي للبلاد فقد قوة الدفع. وقال بنك «بونديسبنك» إن من المرجح أن يتباطأ معدل النمو إلى 0.6 في المئة العام المقبل، إذ إن أزمة ديون منطقة اليورو تضغط على الأداء الاقتصادي للبلاد. ويمثل ذلك تراجعاً كبيراً عن معدل النمو الذي بلغ 1.8 في المئة في التوقعات التي أصدرها البنك في حزيران عام 2012.

ويأتي صدور أحدث التوقعات الاقتصادية للبنك ومقره فرانكفورت عقب نشر بيانات من مكتب الإحصاء أظهرت تراجع الصادرات بنسبة 3.8 في المئة في تشرين الأول في أعقاب تباطؤ في الاقتصاد العالمي. وحذر البنك من أن «أزمة المالية العامة في عدد من دول منطقة اليورو، والغموض والتباطؤ الاقتصادي العام الناشئ عن ذلك يضغط بشكل متزايد على النشاط الاقتصادي في ألمانيا».

ومع ذلك، يتوقع البنك أن تحقق البلاد معدل نمو قوياً يبلغ 3 في المئة هذا العام على أن ينتعش في عام 2013 بمعدل نمو يبلغ 1.8 في المئة.

موديز تخفض تصنيف ثلاثة مصارف فرنسية كبرى

واعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تخفيض تصنيف ثلاثة مصارف فرنسية كبرى هي كريدي اغريكول وبي ان بي باريبا وسوسيتيه جنرال، درجة مع ارفاقها بتوقعات سلبية، في ثلاثة بيانات منفصلة. ووضحت الوكالة انها اتخذت هذا القرار اثر دراسة معمقة بدأت في 15 حزيران وتواصلت حتى منتصف ايلول.

وبات تصنيف الدين البعيد الأمد لكريدي اغريكول وبي ان بي باريبا «ايه 3» ولسوسيتيه جنرال «ايه 1». وبررت الوكالة قرارها بطرود الأسواق المصرفية ووضع الديون السيادية في أوروبا والأوضاع الاقتصادية بصورة عامة.

المدير العام لصندوق النقد الدولي

ورحبت المدير العام لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، بهذه الإجراءات لاعتبارها تسير «بشكل واضح في الاتجاه الصحيح»، واعدة بـ«المشاركة» في «جهود» منطقة اليورو. ويملك الصندوق حالياً نحو 300 مليار يورو لجميع دوله الأعضاء، وهي موارد غير كافية لمساعدة اقتصاد ضخم مثل الاقتصاد الإيطالي إذا اقتضت الحاجة.

وتوجب بالتالي زيادة موارد الصندوق حيال عجز الأوروبيين عن تعزيز الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بما يكفي لتمكينه من وقف انتشار أزمة الديون. لكن مع معارضة الولايات المتحدة زيادة تمويلها لصندوق النقد الدولي، تم استبعاد زيادة معمة لموارد المؤسسة المالية من قبل جميع الأعضاء، وتم اعتماد إسهامات ثنائية طوعية من دول ناشئة وأوروبية.

وقال مصدر قريب من الملف: «إنه مبلغ يتخطى التوقعات، وهو ضروري لإطلاق ديناميكية لدى الدول الناشئة واليابان التي سترغب في القيام بجهود مماثلة لجهود الأوروبيين». وطرح صندوق النقد الدولي مؤخرًا إمكانية حصوله على أموال لدى «مصارف مركزية لدول أعضاء» في منطقة اليورو أو حتى من البنك المركزي الأوروبي، سعياً إلى الالتفاف على المعارضة الألمانية لتدخل مباشر من الصندوق في مواجهة الأزمة.

البنك المركزي الأوروبي

غير أن البنك المركزي الأوروبي خرج عن صمته حيال المسألة، وأعلن معارضته لمثل هذا الحل. وقال ماريو دراغي، رئيس المؤسسة المالية التي تتخذ من فرانكفورت مقراً لها، إن «البنك المركزي الأوروبي ليس عضواً في صندوق النقد الدولي» وإقامة هذا الرابطة المالي بين المؤسستين سيكون «في غاية التعقيد قانونياً».

وتم بالتالي استبعاد أي إشارة إلى البنك المركزي الأوروبي، وسيعود للمصارف المركزية الوطنية منح قروض ثنائية لصندوق النقد الدولي، حسب ما أفاد المصدر.

وهو قرار عارضه أيضاً ماريو دراغي، موضحاً أن «روحية المعاهدات لا تسمح بمرور الأموال عبر قنوات تلتف على القواعد».

واعتبر أن المصارف المركزية لدول منطقة اليورو يمكنها إقراض صندوق النقد الدولي فقط إذا كانت أموالها هذه تهدف إلى مساعدة دول أخرى أيضاً، وليس في حال كانت مخصصة لمنطقة اليورو نفسها حصراً. وفي مطلق الأحوال، فإن هذا الحل

يعمل في المعدل 12 ساعة يوميا ويشعر ان حياته الخاصة والعائلية مظلومة

زهير العسيلي .. رجل أعمال ناجح وناشط أهلي ورياضي مرموق وقارئ مواظب



العسيلي يتسلم الكأس في إحدى المباريات

العمل الخاص

وبدا ان ضيفنا مارس العمل بوظيفة ضمن مطلع الى المستقبل في مضمار العمل الخاص وانتقل مع بداية عام 2011 الجاري إلى تأسيس شركة جديدة هي شركة «اكسلنس للتجارة والتعهدات» التي يتولى منصب مديرها التنفيذي.

يقول العسيلي: في شركة «اكسلنس» أقسام بضمنها قسم لوكالة سوني كنسيومر المزمع طرحها في الأسواق مطلع العام الجديد، وقسم آخر لتوريد وإمداد المؤسسات باحتياجاتها من الملابس المتخصصة والواقية لمختلف القطاعات الصناعة والأمن والإطفاء والقطاعات المتخصصة جدا، واستحدثنا هذا القسم على ضوء نتائج دراسة اجريناها وأظهرت قلة من الشركات العاملة في هذا الحقل، ونحن اليوم نورد هذه الأصناف لمؤسسات عديدة في القطاعين العام والخاص.

وعن التطلعات المستقبلية يقول: نحن الآن في طور طرح منتجات في مجال الملابس ضمن ماركات عالمية معروفة، وأبرامنا اتفاقيات وتفاوض مع شركات اخرى لطرح ملابس تغطي احتياجات الجميع (الأولاد البنات والشباب والشابات والرجال والنساء) من منتجات عملية يمكن للشخص ارتداؤها للعمل وفي الأوقات العادية بما يخفف على المستهلك ويرفع عبء ابتياع زي وملابس للعمل وأخرى خارجه في باقي ساعات وأيام حياته اليومية.

وبالمخلص نحن نوفر زيا يصلح لكل الأوقات... نحن لا نريد القطع مع الوظيفة والشركة، حيث ان والدي لا يزال ضمن المجموعة وأنا تركتها لتأسيس عمل خاص لي وإخوتي.

ناشط في العمل الأهلي

ورغم انهماكه الآن في العمل الخاص، وسابقا في الوظيفة الا ان العسيلي يوفر الوقت من أجل العمل الأهلي والمجتمعي كناشط مشارك في كثير من المؤسسات الأهلية الفلسطينية حيث يرأس مجالس إدارة ويشغل منصب عضو في أخرى ويشترك في كثير غيرها. ويقول زهير العسيلي: أعتز بكوني رئيسا لمجلس إدارة جمعية الرواد الشباب التي تعمل في دعم الشباب لتهيئتهم وتزويدهم لبدء

وفي مصر ايضا التحقت بدورة في مجال خصخصة الشركات نظمتها جامعة هارفرد بالقاهرة حيث اطلعت على التجربة المصرية في حقل الخصخصة.

مسيرة عملية غنية

وبعد عودتي للوطن بدأت مسيرتي العملية مع شركة يونيبال للتجارة العامة التابعة لمجموعة الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار «إبيك»، والتحق بالشركة بوظيفة مساعد مدير الأصناف (المنتجات) نحو ثلاث سنوات.

ثم انتقلت الى شركة شقيقة في المجموعة ضمن «إبيك» هي شركة التوريدات والخدمات الطبية، وهناك عملت في قسم يعرف باسم «المنتجات سريعة الاستهلاك»، ولحسن الصدف كانت الشركة حازت حديثا على وكالة شركة «نيفيا»، ومنتجات أخرى جديدة، وأتيح لي البدء من الصفر ضمن تجربة فريدة وأولى لي بطرح منتج جديد في السوق الفلسطينية، وكانت تجربة ناجحة وغنية استمرت أربع سنوات، تنقلت صعودا بين الوظائف العليا خلالها وبلغت مركز مدير المبيعات في هذا القسم.

وفي عام 2004 انتقلت ضمن عائلة «إبيك» الى شركة شقيقة أخرى هي الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق «بلازا» بوظيفة نائب مدير عام لمدة ثلاثة أشهر، وبعدها شغلت منصب مدير عام الشركة حتى نهاية عام 2010.

وعن الانجازات في هذه الفترة يقول: كان للشركة فرع واحد بالبيرة هو مركز بلازا للتسوق الذي يشمل سوبر ماركت «برافو»، ومحلات تجارية، ومنطقة أطفال «الجنقل».

خلال هذه الفترة عملت مع مجلس الإدارة على استراتيجية التوسع في فلسطين ضمن سلسلة محلات سوبر ماركت وسلسلة مراكز تسوق، وبعد عامين رأى الفرع الثاني لـ «برافو» النور في منطقة الماصيون برام الله ضمن تجربة أولى لنا في فلسطين قوامها هذه المرة شراء سوبر ماركت قائم وكانت تجربة ناجحة، وتابعتنا سياسة التوسع في الخليل وكان لنا فيها فرع يضم سوبر ماركت «برافو»، ومحلات تجارية، ومنطقة أطفال «الجنقل». وبنهاية عام 2010 كان لدينا 10 فروع تغطي مدن رام الله والبيرة والخليل ونابلس وجنين.

حياة وسوق نائل موسى

ربما لم يغيب عن خلد رجل الأعمال زهير العسيلي القارئ النهم لسير النجاح الكبيرة، ان يقرأ قريبا قصة نجاحه بعد سطرها بنفسه لنفسه وهو لا يزال في ربيع عمره السادس والثلاثين، تقلد

خلالها مناصب إدارية رفيعة في شركات كبيرة ضمن ميادين مهمة، ورغم ريادته في العمل الأهلي حقق ما يشهد له قبل أن ينتقل مطلع العام الجاري لتأسيس عمل مستقل يخصه على رأس شركة «اكسلنس للتجارة والتعهدات» التي يتولى منصب مديرها التنفيذي. رياضيا كان ولا يزال.. من عائلة تعرف بشغفها وانجازاتها الرياضية كما في الأعمال تحدر، ومع كؤوس ودروع البطولات مضى، في مضمار التجارة والمال الأعمال بعد ان تسلم بخبرة عملية أثر بلوغها عبر تدريب عملي في الحقل شرق لأجلها الى الأردن وغرب إلى مصر حتى ارتوى فانبرى للعمل بجد ومثابرة عمل خلالها في المعدل 12 ساعة يوميا.

أبصر العسيلي النور في مدينة القدس المحتلة وتنسم في رحاب حضارتها عقب التاريخ، وفيها تعرف على ملاعب الطفولة قبل ان ينتقل إلى مدينة الخليل للإقامة، وفي مدارسها درس المرحلتين الابتدائية والثانوية، وبعد الثانوية العامة انتقل الى الأردن للدراسة الجامعية والتحق بجامعة عمان الأهلية تخصص إدارة أعمال وتخرج منها عام 1997.

تدريب طوعي

«حياة وسوق» اختار زهير العسيلي شخصية العدد وترك له الحديث عن تجربته الغنية واستهلها بمسيرته العملية قائلا: بدأت المشوار بمسار تدريبي عملي طوعي طويل ايمانا بأهمية الخبرة العملية التطبيقية الى جانب النظرية وتطلعت الى قطاع البنوك، وفي بنك القاهرة عمان في الأردن وفلسطين قضيت نحو عام تنقلت خلاله بين مختلف الأقسام والتعاملات البنكية ونهلت حاجتي.

وفي مصر أمضيت فترة تدريب أخرى في مجال المبيعات والتسويق، كانت في شركة «طلعت مصطفى» والتي تعد إحدى الشركات الكبرى في مجال عملها، وركزت في تدريبي على قطاع التبغ والسجائر نظرا لتجربة الشركة الغنية باعتبارها أكبر الموزعين له في المنطقة، وبعدها انتقلت الى وجبة تدريبية أخرى في ذات قطاع التبغ لدى شركة فليب موريس.



العسيلي مع رئيس الوزراء د. سلام فياض

الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

السعودية تعلن اكتشاف حقول غاز

قال وزير البترول السعودي علي النعيمي في كلمة القاها نيابة عنه مستشار له ان السعودية اكتشفت كميات من الغاز يمكن استغلالها تجاريا في منطقة البحر الأحمر والربع الخالي ولكنها لا تنوي البدء على الفور في الانتاج. وجاء في الكلمة التي القاها ابراهيم المهنا في الرياض ان أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم ستواصل التنقيب عن الغاز والنفط الذي يحتوى على نسبة عالية من الكبريت من اجل احتياجات الطاقة في المستقبل.

وقال المهنا «من ناحية استكشاف الامكانيات والثروات من البترول والغاز في المملكة فاننا مستمرين فيها وهذا لا يعني الانتاج الفوري من الحقول الجديدة المكتشفة بقدر ما يعني معرفة الثروات المتوافرة في المملكة من أجل استخدامها عند الحاجة وفي المستقبل وللأجيال القادمة». وجاء في الكلمة أن السعودية ستحافظ على مستويات انتاج متماشية مع احتياجات السوق والطلب العالمي.

محطة تحلية قد تجعل إسرائيل بلدا مصدرا للمياه

وقعت الشركة الوطنية للمياه في إسرائيل اتفاقية تمويل لإنشاء محطة لتحلية المياه قال مسؤولون إنها قد تتيح لإسرائيل التي تعاني من الجفاف تصدير المياه لجيرانها عند اكتمالها في 2013. وقالت وزارة المالية الإسرائيلية في بيان إن «إيه.دي.إل» التابعة لميكوروت المملوكة للدولة ستبني وتدير المحطة لمدة 25 عاما في مدينة أسدود الساحلية لتوفير 100 مليون متر مكعب من المياه المحلاة سنويا. ويعاني ثلثا إسرائيل من الجفاف ولتفادي مزيد من الاستنزاف لمصادر المياه العذبة أصبحت إسرائيل رائدة عالميا في تحلية وإعادة تدوير مياه الصرف. وستنضم محطة أسدود الجديدة إلى أربع منشآت أخرى للتحلية ستوفر بنهاية 2013 نحو 85 في المئة من استهلاك الأسر من المياه في البلاد. وقال عوزي لاندوا وزير البنية الأساسية الوطنية «سنتمكن في الأعوام القادمة من بيع المياه إلى جيراننا».

التضخم يتراجع في الصين والنمو يتباطأ

اعلنت الصين تراجعا كبيرا في التضخم مع تباطؤ في معدل النمو يرجع الى الأزمة في أوروبا والولايات المتحدة وذلك في الوقت الذي تؤكد فيه رغبتها في الاحتفاظ بسياسة نقدية «حذرة» العام المقبل. وزاد مؤشر الاسعار الاستهلاكية بنسبة 4,2 ٪ وفقا للمعدل السنوي، وهو ادنى مستوى له منذ أيلول 2010، حسب المكتب الوطني للاحصاءات. ومقارنة بتشرين الأول، تراجعت الاسعار بنسبة 0,2 ٪. وتراجعت اسعار المواد الغذائية التي تؤثر خصوصا على الفقراء، بنسبة 0,8 ٪ في تشرين الثاني وفقا للمعدل الشهري. وتؤكد هذه الارقام نجاح الجهود التي بدأتها بكين منذ اكثر من عام لمكافحة ارتفاع الأسعار في ثاني اكبر اقتصاد عالمي، الذي بلغ 5,5٪ في تشرين الأول بعد ان بلغ 6,5 ٪ في تموز. الا ان هذا النجاح في مكافحة التضخم يتراكم مع اشارات ضعف في النمو.

بنك انجلترا المركزي يطلق آلية جديدة لتوفير سيولة للبنوك

أطلق بنك انجلترا المركزي آلية جديدة لتوفير سيولة بالجنه الاسترليني للنظام المصرفي إذا امتدت «الضغوط الاستثنائية» التي تشهدها أسواق المال العالمية حاليا إلى سوق الإقراض بين البنوك في بريطانيا. وقال بنك انجلترا بعد أيام من انضمامه لبنوك مركزية عالمية كبرى في اجراءات لتعزيز السيولة الدلارية بالأسواق إن الآلية الجديدة التي أطلق عليها «آلية ضمانات إعادة الشراء الممتدة» ستمكنه من توفير سيولة بالاسترليني للبنوك لمدة 30 يوما لغرض محدد. وقال البنك في بيان «لا يوجد حاليا نقص في السيولة قصيرة الأجل بالاسترليني في السوق. لكن إذا تغير الموقف فإن الآلية الجديدة تتيح للبنك مرونة أكبر في توفير سيولة بالاسترليني في شكل مزاد مقابل نطاق واسع من الضمانات».

تقلد عدة وظائف عليا في مجموعة «أبيك» قبل ان يؤسس شركة «إكسلنس» ويتولى منصب مديرها التنفيذي



العسيلي يصفاح الرئيس محمود عباس

بطولات ومراكز متقدمة منها الثاني على مستوى الجامعات الأردنية. أما النوادي المفضلة لدي محليا فهي شباب الخليل الذي لعبت في صفوفه، وعربيا أشجع الوحدات الأردني والأهلي المصري، وعالميا أشجع أكثر من فريق منها بايرن ميونخ الألماني (منذ الصغر) وبرشلونة الاسباني.

الهوايات

يقول العسيلي: من أهم هواياتي المطالعة، وأنا أعتبر نفسي قارئاً جيداً ولكن ليس نهماً، اقرأ في المعدل كتاباً كل شهرين في مختلف المجالات الاقتصادية.. وفي الحقيقة أحب قراءة قصص النجاح الكبيرة والاستراتيجيات التي تنتهجها الشركات العالمية والكتب التي تصدرها خصوصا في مجال التسويق التي تتبناها في دولها أو في الدول التي تتوسع فيها، إضافة الى الروايات العالمية، والكاتبان المفضلان لديّ هما: بالوا كويلوا ودان براون بشكل أساسي.

السفر

أنا تقريبا دائم الترحال، أسافر للعمل أو لتمثيل فلسطين في أكثر من قطاع وأسافر للسياحة والاستجمام والراحة، زرت كثيرا من الدول والمدن وفي مخيلتي كثير منها.

حياة خاصة مظلومة

وعن طول يوم عمله يقول: هذا صحيح، في الفترات السابقة كانت ساعات العمل مفتوحة، في أيام كثيرة قد تمتد بين 12 و13 ساعة (من الساعة الثامنة صباحا)، وفي بعض الأيام اضطر للعودة للعمل بعد ذلك، وفي هذه الفترة التأسيسية (تأسيس الشركة الجديدة) حيث اختيار الطواقم وبدء طرح المنتجات تنتظري ساعات عمل أطول. وعن ماذا تبقى للعائلة والحياة الخاصة من وقته يقول: أشعر انني اظلم حياتي الخاصة، أنا اتنقل كثيرا بين مدينتي رام الله (حيث أغلب العمل) والخليل، ولدي بيت في كل مدينة منهما، الأهل والأقارب والأنساب والأصدقاء اغلبهم في الخليل ولهذا امضي بين ثلاثة وأربعة أيام كل أسبوعين هناك، اتصل بهم وأشاركهم في المناسبات العائلية والاجتماعية والأعياد.

البطاقة الشخصية

الاسم: زهير خالد زهير العسيلي.

العمر: 36 عاما.

مكان الولادة: مدينة القدس المحتلة.

الحالة الاجتماعية: متزوج من شروق محمد بدر فنون التميمي، ولديّ ابنتان هما سلمى (3 سنوات) ولين سنة واحدة.

الهوايات: الرياضة خاصة التنافسية منها، والمطالعة والسفر.

مشاريع، عبر مساعدتهم في انجاز الدراسات والحصول على دعم لمن يعززون بدء مشاريع تخصصهم.. نحن ندعم الفتيات الريفيات وندربهن على إقامة مشاريعهن الخاصة بدءا من مرحلة الدراسة الى مرحلة التطبيق واختيار المنتج وإدارة المشروع والحصول على التمويل من البنوك وصولا الى تسويق المنتج.

كما انني عضو مجلس إدارة في مؤسسات أخرى بضمنها جمعية المستقبل فاوندیشن التي تعمل في ذات الاطار وتساعد القطاع العام في جوانب اقتصادية وسن وتعديل القوانين، وفي مجالس ادارة شركات بضمنها شركة مصنع الزيوت النباتية في نابلس.

فرص الشباب شحيحة

يعرب العسيلي عن أسفه الشديد من حجم الفرص المتاحة أمام الشباب التي لا تتناسب مع أعداد الخريجين والقوى العاملة ولا تلبى الحد الأدنى من المطلوب، ربما 20 الى 30 ٪ من الخريجين يجدون فرصة عمل.

ويضيف: الحل هو في القطاع المهني، اذ ينبغي الاهتمام بالجانب التقني لرفد احتياجات سوق العمل بدل تخريج أفواج تنضم الى جيش البطالة الكبير، والمطلوب هو الانتقال الى التعليم التقني.

ويتابع: الجامعات بدأت تخرج طلبة معدين وجاهزين أكثر للعمل مقارنة مع السنوات السابقة، وزيادة نسب الجاهزية لمتطلبات الوظيفة في مختلف التخصصات بدل التركيز على الجانب النظري، ونرى ان الجامعات تتلمس احتياجات القطاعين العام والخاص من الامكانيات الواجب توفرها لدى الخريجين لتوفيرها.

والبعض يتجه الى مهن مطلوبة تشكل «برستيجا وقيمة مجتمعية» ربما دون الحاجة الفعلية لها، وعلى سبيل المثال هناك جامعات لديها كليات صيدلة تخرج سنويا أعدادا كبيرة من الصيادلة، وبحكم عملي السابق في حقل متصل مع الصيدلة أرى تضخما في أعداد الصيدليات وعدد الصيادلة لدرجة انهم باتوا يعانون من بطالة شديدة تجبرهم على العمل ربما خارج المدن وبرواتب متدنية تدور حول 1500 شيقل.

الرياضة

ورغم انشغالاته تبقى الرياضة في صلب حياته اليومية ويقول العسيلي: أنا اتحدر من عائلة رياضية من الطراز الأول، سائر أفرادها يهونون الرياضة بأنواعها المختلفة، وتاريخ العائلة عريق وكبير في الحقل الرياضي متى تعلق الأمر بالرياضة الموجودة في فلسطين وخارجها منذ الصغر وحتى الآن، أمارس انواعا كثيرة من الرياضة، وألعب كرة القدم.. ولعبت فيما مضى لأكثر من فريق منها نادي أهلي الخليل، ولعبت ضمن الفريق الأول لنادي شباب الخليل قبل ان أترك المدينة للدراسة في الأردن، ولعبت كرة الطاولة ضمن فريق نادي شباب الخليل، وألعب المصارعة والكاراتيه والسباحة، واليوم أضفت اليها السكواش والبيلياردو وحصلت على عدة بطولات فيها، وفي الجامعة كنت لاعبا في فريقي كرة القدم والطاولة، وحصلت على

مهرجان الكنافة والصابون.. صورة مصغرة لخان التجار في نابلس «أيام زمان»



لقطتان من المهرجان

الذي حضر فعاليات الافتتاح ممثل عنه هو الدكتور حسين الأعرج رئيس ديوان الرئاسة. وكان الدكتور الأعرج قد أشاد بالمهرجان وتنظيمه وأكد أن الحدث هو رسالة إلى العالم بأن شعبنا له تاريخه وتراثه، وليس للغزاة الذين يحاولون سرقة هذا التراث.

الكنافة والصابون.. اسمان في ذاكرة نابلس منذ قرون

الكنافة والصابون هما اسمان مرتبطان دائما بمدينة نابلس، وهما مهنتان تشتهر بهما مدينة نابلس بشكل كبير، وفي الوقت الذي وصل فيه اسم الكنافة النابلسية إلى عدة دول في العالم، فإن الصابون النابلسي له أيضا شهرته ويصدر إلى عدة دول في العالم. وقد دخلت مدينة نابلس في عام 2009 موسوعة غينيس للارقام القياسية من خلال أكبر طبق كنافة في العالم، حيث بلغ وزن الطبق 1765 كغم بطول 74 مترا وبعرض 105 سم.

وفي الوقت الذي يتميز فيه الصابون النابلسي بجودته وخلوه من أية مواد كيميائية فإن هذه الصناعة تواجه خطرا نظرا لتوجه المواطنين إلى الأنواع الحديثة من الصابون، وقد تقلص عدد «الصناعات» في نابلس بشكل كبير ولم يعد يعمل اليوم سوى بعضها.

يرجع التاريخ ومؤرخوه صناعة الصابون في نابلس إلى أكثر من ألف عام مضت، مستبدلين على ذلك بالكثير من الكتابات التي دونها الرحالة والمؤرخون القدماء الذين تحدثوا عن صناعة الصابون ومنهم شمس الدين محمد بن أبي طالب الأنصاري «المقدسي» الذي عاش في القرن العاشر الميلادي، وتحدث عن صناعة الصابون، وقال إنه كان يصنع في نابلس وينقل إلى سائر البلاد. وفي زمن الاحتلال الصليبي لفلسطين حظيت نابلس بمكانة مهمة لشهرتها بصناعة أهم أنواع الصابون؛ حتى إن هذه الصناعة أصبحت حكرًا على الملك فهو المسؤول عنها، ولا يسمح لأي من أصحاب المصانع بمزاولة الصنعة إلا بعقد يمنحه لهم ملك «بيت المقدس» مقابل مورد مالي دائم من أصحاب المصانع. ولم يكتف الصليبيون بذلك بل اجتهدوا في نقل هذه الصناعة إلى أوروبا، وتأسست مصانع الصابون من زيت الزيتون في مرسيليا وكانت هذه المصانع تحضر الصابون بطريقة مشابهة لطريقة تحضير الصابون النابلسي.

ومستعدون لتقديم كل شيء من أجل هذه المدينة». وأشار أبو صالح إلى أن سمعة الكنافة النابلسية وصلت إلى العالمية بفضل الجودة الكبيرة التي تتميز بها ومذاقها الطيب، مؤكداً أن المهرجان يعزز هذه السمعة، ويعطي صورة مشرقة عن مدينة نابلس. حالة الفرحة بدت ظاهرة بشكل كبير على كل المئات الذين وجدوا في المهرجان لحظة افتتاحه، الكل هناك يتحدث بسرور عن انطباعاته ومشاهداته. الجميع اعتقد أنه في خان التجار وليس في مهرجان، ولم ينس المئات ان يتناولوا الكنافة الطازجة التي تصنعها المحال المشاركة في المهرجان.

المواطن عنان صابر (42 عاما) أبدى دهشته لما يشاهده قائلاً: «بصراحة نابلس بداها هيك اشي، انا شعرت اني فعلا في سوق الخان، بتمنى بشكل دائم يصير هيك مهرجانات في نابلس». صابر الذي كان يتناول الكنافة قرر أن يتذوق طبقا آخر من محل مختلف ليقارن بين المحليين حسب قوله فخلص إلى نتيجة «بصراحة كلها رائعة، كنافة نابلس مميزة جدا».

وأوضح صابر أن أطفاله الذين جاءوا بصحبته فرحوا جدا بالمهرجان الذي لم يقتصر على معارض الحلويات والصابون والمهن الأخرى، وإنما شمل فعاليات وفقرات فنية مختلفة، فهناك فقرة «الحكواتي» والتي تلخص واقع الحكايات أيام زمان، بالإضافة لفقرة صندوق العجب، و«كركوز عياط» وأغان تراثية وزفة العرسان، وفقرة «صلوا على رسول الله»، ليعايش جميع من زاروا المهرجان أجواء كانت سائدة قبل عشرات السنوات في مدينة نابلس.

ويرى خالد مفلح، الناطق الإعلامي باسم المهرجان، أن الهدف من هذا الحدث هو إعادة إحياء المهن التراثية في مدينة نابلس، مشيراً إلى أن المهرجان يسلط الضوء على 27 مهنة، دثر بعضها، والبعض الآخر لا يزال قائماً حتى اليوم.

وقال مفلح: «نريد أن تبقى المهن التراثية حاضرة في أذهان المواطنين في مدينة نابلس، ومن هنا جاءت فكرة المهرجان الذي أشرف على تنفيذ تصميمه مهندسون معماريون، لكي يكون مشابهها تماما لخان التجار في البلدة القديمة من مدينة نابلس».

وقال مفلح انه نظرا لأهمية المهرجان ودوره في حفظ التراث الفلسطيني فقد جاء تحت رعاية الرئيس محمود عباس «أبو مازن»

هو خان التجار في مدينة نابلس بكل تفاصيله الدقيقة ولوحاته التراثية التي اعتاد أهالي المدينة مشاهدتها بشكل يومي... تنتقل في زواياها فتشعر حقاً أنك في إحدى أسواق نابلس القديمة،

فتجذبك المحال التجارية المختلفة، تمر بصانع الكنافة، منتقلا إلى مصنع للصابون، ومن بعيد تشاهد محلا للحلويات والساكر، ومن شرفة ذلك المكان، يجذبك صالون «حلاق الحارة ومطهرها»، لتكمل جولتك ماراً بمحال «الأنتيك» والمطرزات والمطاعم وغيرها. ذلك كله لا تشاهده هذه المرة في خان التجار الحقيقي، إنما في معرض مهرجان «الكنافة والصابون» الذي أقامته لجنة العلاقات العامة لمؤسسات نابلس يومي الخميس والجمعة الماضيين.

في ذلك المعرض، تلحظ مستوى عاليا من الإبداع والاتقان، وقد نجح المنظمون في رسم صورة مصغرة لأسواق مدينة نابلس التاريخية التي خرجت منها صناعة الكنافة والصابون.

المكان مدرسة كمال جنبلاط في حي ريفيديا الحديث نسبيا قياسا بالبلدة القديمة لنابلس، لكن هناك وداخل أسوار تلك المدرسة تجلت روح أخرى، وعايش المئات أجواء مشابهة تماما لتلك التي يعيشونها عند دخولهم خان التجار في نابلس، فكل شيء رسم وصمم باتقان.

ورغم أن المهرجان اشتمل على زوايا مختلفة ومهن متعددة كانت مشهورة ولا يزال الكثير منها موجودا في البلدة القديمة في نابلس، إلا أن منظية أطلقوا عليه اسم «مهرجان الكنافة والصابون»، وهما الصناعتان اللتان اشتهرت بهما مدينة نابلس على مدار عشرات السنوات الماضية، فأصبحت الكنافة والصابون هويتين مرتبطين مباشرة بمدينة نابلس.

في زاوية لمحات أبو صالح للحلويات، وقف مجدي أبو صالح، يتأمل حركة الناس في المعرض، معربا عن سعادة كبيرة لما يشاهده أمامه. قال أبو صالح «المشهد رائع جدا، نأمل أن يتكرر المهرجان بشكل سنوي». وقد أبدى أبو صالح إعجابا باسم المهرجان ولديه ما يبرر إعجابيه قائلاً: «الكنافة هي الشيء (الحلو) بالعامة والصابون هو عنوان النظافة فنابلس حلوة ونظيفة».

وأوضح أبو صالح أن مشاركة محلات حلويات أبو صالح في المهرجان هي واجب تجاه مدينة نابلس وقال: «شاركنا لأننا نحب نابلس

حياة وسوق
بشار دراغمة